

# نظرة عابرة

---

في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام

محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية في الدولة العثمانية سابقاً

---

١٣٦٢ هـ - ١٤٣٠ م

---

طبعة أمين عبد الرحمن بشاع محمد علي مرة ١٩١



# نظرة عابرة

---

في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام

بقلم الأستاذ

وكيل المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية سابقاً

---

١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فإن مما يحز في نفس كل غيور على الدين الإسلامي أن يرى من تغدق عليه الأمة كل خير ليقوم بحراسة الدين وجمع كلمة المسلمين يسعى بكل ما أوتي من قوة البيان في التشكيك فيما توارثته الأمة في المسائل الاعتقادية والعملية والخلقية من صدر الإسلام إلى اليوم ، وتشيت كلمتهم بمفاجأتهم بما يدعم خيارى بين الأخذ بالجديد والاستمرار على القديم متهامسين فيما بينهم بما لا يرضى الله ورسوله وهو يحسب أنه في سبيل التجديد ظناً منه أن كل تجديد يرفع شأن الأمة مع أن التجديد النافع هو اكتشاف أمور جديدة من أسرار الكون واستخدامها في مرافق الحياة ، وإصلاح شئون المجتمع بإزالة أسباب الانحلال الخلق والتذبذب الدينى ، وهذا هو الذى يعلى شأن الأمة حقاً ويفنيها عن أن تكون عالة على أمة سوى نفسها فيجعلها تقطع شوطاً بعيداً في سبيل استعادة مجد الأجداد فلا تجد من يعاكس مثل هذا النهوض بل يلقى كل تشجيع وتقدير وثناء فى كل ناد . وأما أساس دين الأمة والأحكام العملية والاعتقادية المستقرة من صدر الإسلام إلى اليوم بتحويل وتغيير باسم الإصلاح أو التجديد بين حين وآخر فلا يكون وسيلة خير أصلاً .



وكتاب الله محفوظ كما أنزل ، وسنة رسوله محفوظة بسياج من عناية الحفاظ في كل قرن ومسائل الوفاق والخلاف مدونة في كتب خالدة في جميع الطبقات لا يحوج شيء منها إلى شيء غير بعض عناية بالاطلاع ، وهكذا جميع العلوم المتصلة بالقرآن الحكيم

فدين يكون كتابه وسنة رسوله ومسائله ومؤلفاته كما وصفناه لا يحتاج إلى « لوثرية » ومن ظن خلاف هذا فقد جهل تاريخ دين الإسلام وتاريخ الدين النصراني ، وأساء المقارنة بينهما ، وليس التلاعب بالمعتقد والأحكام العملية مما يرفع رأس الأمة عالياً بل ينكس رأسها ويجعلها تذوق مرارة الانحلال في الاعتقاد والعمل والخلق فليعمل دعاة التجديد في الدين (معروفا) مع أنفسهم ومع الأمة وليقلعوا عن المساس بأحكام الدين وكفاهم أن يتوسعوا في العلوم الإسلامية ويحافظوا على التراث كما هو غير ملموس بالتحويل والتغيير فينالون بذلك كل الثناء وكل الشكر .

وايس الدين مما يبدل كل يوم ، وإن أبوا إلا تبديل الشعار وتغيير الأحكام العملية والاعتقادية بشتى الوسائل تبعاً لأهواء المتهوسين فلا تتأخر عنهم نعمة الله ومقت المسلمين .

وقد سبق أن تناول بعض المشايخ على كثير من الأسس القويمة قبل عام فرد عليه أهل العلم بما يرجع الحق إلى نصابه ، والآن يعيد الكرة ويصر على إنكار رفع عيسى عليه السلام حياً ونزوله في آخر الزمان على خلاف معتقد المسلمين بمقالات ينشرها في مجلة الرسالة ، يزداد فيها بعداً عن



الجادة وعن أسس العلم وتشكيكا للعامة في العمل والاعتقاد ولا أدري أى حاجة كانت تدعوه إلى ذلك الإنكار أم أى فائدة كان يتصور أن تجنيها الأمة من وراء جنائته على اعتقادهم ؟ ! فإن كان يبت مخالفتهم رغم قيام الأدلة ضد رأيه كان في إمكانه الإصرار بفتياه إلى المستفتى كما فعل شيخه وأما بعد أن جاهر بها وأعلن وأصر واستكبر فلا نود أن نبقى في عداد الشياطين الحرس عن إبطال الباطل فنرد في فصول على تلبيساته وتشكيكاته بإذن الله سبحانه وهو ولي التوفيق

محمد زاهد الكوثري



## أما سئموا من النزول !!؟

إصرارُ فاضٍ على فتيا زائفة له في إنكار نزول عيسى عليه السلام  
أوجب مناصرة عقيدة المسلمين في المسألة، ولولا هذا لكنا في غنية عن هذا  
الحديث في مثل هذه الظروف .

ومن الناس من لا يجد موطئ قدم يقوى على حمل أثقاله فلا يزداد  
إلا نزولا وتورطا كلما حاول النهوض من حيث كبا مثل الأستاذ المهجم،  
فإنك تراه يزداد تورطاً وتخبطاً وانكسافاً وانخسافاً كلما حاول الدفاع عن  
خروجه على المتوارث في العمل والعقيدة .

فهاهو ذا قد كتب مقالا في العدد ( ٥١٤ ) من مجلة الرسالة، يظهر منه  
أنه يريد أن يشغل الناس — إلى نزول عيسى عليه السلام — برأيه الشاذ  
في النزول بعد أن أماتته حجج أهل الحق وأقبرته ، والدجال الأعور  
لا يتأخر عن الاعتراف بنزوله عليه السلام حين يرى نزوله بعينه السليمة مع  
عدم اعترافه بالوحي .

ومن أسوأ ما يصاب به المرء أن لا يشعر بما منى به في مناهضة عقيدة  
الجماعة فيزداد سقوطاً بتعمرده واستكبره عن قبول الحق ، ويرمي جماعة  
أهل العلم بدائه قعداً تحت المثل السائر « أوسعهم سباً وأودوا بالإيل » وهو  
مطمئن إلى أننا لا نستطيع أن نساجله في ذلك ، وله الحق في هذا الاطمئنان .



وَمَا يَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ تَهْيِيجِ أَعْصَابِهِ إِزَاءَ وَطْأَةِ الْحَقِّ قَوْلُهُ عَنْ حُجَّيجِ أَهْلِ  
الْحَقِّ الرَّادِينَ عَلَى بَاطِلِهِ : إِنَّمَا نَشَرْتُ فِي مَجَلَّاتٍ وَصَحُفٍ لَا تَقَعُ عَلَيْهَا  
عَيْنُ عَالَمٍ !! كَلِمَةً مَا أَسْخَفَهَا !! وَبِذَلِكَ يَكُونُ أَقْرَبُ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ عَالَمٍ  
لَّأَنَّهُ مِنْ كِتَابِ مَجَلَّةٍ نَكْتَبُ فِيهَا وَكَمْ كَتَبْنَا فِيهَا وَأَثْنَى عَلَيْهَا ، وَرَأَى الرَّدُودَ  
عَلَى شَطْحَاتِهِ فِيهَا فَاخُولُ الْجَوَابَ عَنْهَا فَهُوَ يَرَاهَا ثُمَّ يَرَاهَا إِلَى أَنْ تَقُومَ قِيَامَتُهُ ،  
وَهَذَا الْإِقْرَارُ مِنْهُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ لَا تَتَعَدَّى شَخْصَ الْمُقَرَّرِ ، وَلَهُ أَنْ يَقَرَّ عَلَى  
نَفْسِهِ بِمَا يَشَاءُ .

وَبَعْدَ أَنْ اعْتَرَفَ هَكَذَا بِأَنَّهُ غَيْرُ عَالَمٍ ، كَيْفَ يَزْجُ نَفْسَهُ فِي مَضَاقِ  
الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ؟ أَمْ كَيْفَ يَبِيحُ لِنَفْسِهِ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى أَنْاسٍ بِأَنَّهُمْ جُهْلَةٌ ؟ !!  
وَلَيْسَ الْحَبْكُ عَلَى أَنْاسٍ بِأَنَّهُمْ جُهْلَةٌ مِنْ شَأْنِ الْجَاهِلِ ، وَالْجَاهِلُ إِنَّمَا يَعْلَمُ جَهْلَهُ  
الْعَالَمُ ، بَيِّدُ أَنْ الْجَاهِلَ جَهْلًا مَكْمُومًا - بِجَهْلِهِ لِلشَّيْءِ ، وَبِجَهْلِهِ لِمَجْلَلِهِ ، وَبِحَسْبِ مَا نَعَمَ  
ذَلِكَ أَنَّهُ يَعْلَمُهُ فَوْقَ عِلْمِ كُلِّ عَالَمٍ - لَا يَتَحَاشَى عَنْ تَجْهِيلِ الْأُمَّةِ بِأَسْرَاهَا مِنْ صَدْرِ  
الْإِسْلَامِ إِلَى الْيَوْمِ ، فِي مَسْأَلَةِ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةِ عَلَيْهَا ، وَشَذْهُو فِيهَا عَنْ جِهَادِ  
أَهْلِ الْحَقِّ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَالَمُ فِي نَظَرِهِ هُوَ مَنْ يَسْتَلْهِمُ الْفَقْهَ مِنْ (لَا هَايَ) وَيَسْتَوْحِي  
الْعَقِيدَةَ مِنْ (لَا هُورٍ) فَلَتَلِكِ الْمَجَلَّاتِ وَالصَّحُفِ كُلِّ الْفَخْرِ إِذَا لَمْ تَقَعْ عَلَيْهَا  
عَيْنٌ مِثْلُ هَذَا الْعَالَمِ .

وَقَدْ أَنْطَقَهُ اللَّهُ فِي مَفْتَحِ مَقَالِهِ بِآيَةٍ تَنْطَبِقُ كُلَّ الْإِنْطِبَاقِ عَلَى شَخْصٍ  
الشَّاذِّ نَفْسَهُ ، لَوْ فُكِرَ وَتَدَبَّرَ .



الصحابة والتابعون وأئمة الفقه والحديث والتفسير والتوحيد كلهم في جانب ، يؤيدهم الكتاب والسنة والإجماع ، وذلك المتحامل في جانب يعضده متنبىء المغول في ( قاديان ) وفيلسوف ( طرة ) في سابق الأزمان ! ! منظر مأرّوعه ! ! ومع ذلك كله يعد نفسه هو الحق التقي النقي الصالح الورع الوديع الحكيم ، ويفرض أن جماعة علماء المسلمين على توالى القرون هم المبطلون المنتطعون الحشوية ! ! فاعجب أن يتحدث مثله عن الحجة والبرهان ، وقد داس تحت رجليه معايير العلم وموازين الفهم ! ! فسبحان قاسم المواهب .

فيجب أن يعلم أن إحالة من أحال المسألة عليه — كما فعل مثل ذلك في حمله على التجرد على السنة — لاتبرر موقفه من حجج الشرع في نزول عيسى عليه السلام ، فهانحن أولاء نتعقبه بإذن الله سبحانه خطوة فخطوة في جميع ما يبدى ، ويميد من انحرافات عن الجادة ، ونريه بتوفيق الله وتسديده مادام للحق سلطان كيف يكون زهوق الباطل تحت قوارع الحجج ؟ إلى أن يقتنع بالحق

رجل يقول إن الشيطان ليس بكائن خفى عاقل ، بل هو قوة الشر المنبثة في العالم ! — كما هو رأى الباطنية — ويقسم السنة إلى أقسام تمهيداً للانسلاخ من معظمها بل كلها تقرباً إلى اللاهورية نقاة السنة ، ويستسهل إلغاء فريضة الظهر لمن صلى العيد يوم الجمعة علناً جهاراً — تشكيكاً للعامة في المتوارث ، ويدعو إلى القول بموت عيسى وعدم نزوله في آخر الزمان —



موافقة ومناصرة الأحمدية أتباع متنجي المغول في قاديان ( ولم ينس الناس بعد ، ذلك الحديث المنشور لشيخه في ( الصاعقة ) و ( الجامعة الإسلامية ) و ( الفتح ) وتلك الفقرات في ( تقرير البعثة الهندية ، عنهم ! ) ، ويحمل زملاؤه باسم الدين الإسلامي على تجويز إقعاد معبوده على ظهر بعوضة ، وإثبات القعود والقيام والمشي والحركة والتنقل والاستقرار المكاني والحد والجهة والمكان والبعد المكاني له تعالى ، كما هو معتقد الحشوية .

( صفيهم ) يفعل ذلك كله ولا ينجل مما اقترف بل يجرؤ على نشر ذلك المقال المكتظ بالعدوان على أهل الحق ، ويسمح له أن ينال من أسس الدين باسم حراسة الدين ويكافأ مكافأة الحراس الأمناء ، ويحمل فوق الأكتاف ! هذا ما يتيه في تعليله العقل في بلد يكون العلم سائداً فيه .

وقد بلغت به الجرأة الى حد أن يشهد على ما عند الله سبحانه — كأنه رسول من عند الله — فيقول فيمن بنى رفع عيسى حيا ونزوله في آخر الزمان : إنه لاشية في إيمانه عند الله . فيكون ما عليه الجماعة من الاعتقاد المتوارث على ضد من ذلك طبعاً ، وهذا قلب للأوضاع فطبع ، وجهل بأصول الاستدلال الشرعي شنيع . ولا أدري من أين أتاه هذا الوحي ضد اعتقاد جماعة المسلمين ؟

وإني أوصي ذلك المتحامل أن لا يذهل عن مدلولات الألفاظ التي يوجهها إلى قرة عيون المجاهدين وسيف المناظرين العلامة الأوحد مولانا شيخ الإسلام — أمتع الله المسلمين بعلومه وأطال بقاءه في خير وعافية — وأن



يبتعد عن إرسال الكلام جزافاً نحوه لأن سماحته ليس من الطراز الذى تعود صاحب المقال التجرد عليه ، وهو القائم بالحجة فى هذا العصر كما كان البرهان الأبناسى يقول ذلك فى ابن الهمام ، فيذوب أمام صولته العلمية كل مبطل ، فلو أن أدبية منه تدع هذا التهجم مثلاً فى الآخرين ، وما لصاحب المقال ولذلك المجهول فى الجماعة ؟ ! وهو نفسه غريق إلى ( شوشته ) فى مخاضة لا يستطيع الخلاص منها ، ولا النهوض من حيث وقع . فأول واجب عليه أن يخلص نفسه مما تورط فيه من الزيف المبين ، لا أن يدافع دفاع الفضولى ويشهد بالنفى ! عن مجهول يعلم نفسه ويعلمه غيره ولا شأن له به وطائفة لاتأبى الانصياع لتقرير يكتبه بطل الخروج على كل متوارث عن كتاب « النقض » المسكتظ بوثنيات مشروحة فى العدين ( ٤٤ و ٤٥ ١٣٦١ هـ ) من الإسلام وتقرر إباحة نشره وأن لا شىء فى تداوله لا محل لاستبعاد أن يوجد بينهم من يقول : « إن قوله تعالى وخاتم النبیین عرضة الاحتمالات العشرة !! وحديث « لا نبى بعدى » خبر آحاد لا يفيد العلم والإجماع فى امكانه ووقوعه وامكان نقله وحجيته كلام ! » . مع أن التفرع بالاحتمالات العشرة لا يمت إلى أى إمام من أئمة الدين بأى صلة ، وإنما هو صنع يد بعض المبتدعة وتابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول ، فساير هذا الرأي مسايرون من المقلدة كما محص ذلك فى موضعه ، والقول بظنية الدليل اللفظى مطلقاً ، باطل لأدلة مشروحة فى موضعه ، ومن لا يكون له إمام بالسنة ويكون له هوى فى إبطالها بكل وسيلة يسهل عليه أن يقول فى كل مائتة



بالتواتر المعنوي : هذا خير آحاد كما يقول الشيخ في حديث نزول عيسى عليه السلام ، وغيره في حديث ( لاني بعدى ) مع أن طرقها في غاية الكثرة عند أهل العلم بالحديث ، وقد نص على تواتر حديث نزول عيسى عليه السلام ، ابن جرير والآنبري وابن عطية وابن رشد الكبير والقرطبي وأبو حيان وابن كثير وابن حجر وغيرهم من الحفاظ - وهم أصحاب الشأن وكذا صرح بتواتره الشوكاني وصديق خان والكشميري في مؤلفاتهم ويسهل أيضاً على كل من يسير وراء الهدامين من التلامذية أن يقول في المسائل الاجماعية إن الإجماع في إمكانه ووقوعه وإمكان نقله وحجته كلام !! كما سبق فاذن لا كتاب ولا سنة ولا إجماع فليقول من يشاء ما يشاء كل يوم باسم الشرع !! .

وليس انتقاد بطل الإسلام لأناس إلا بعد أن وضع أصبعه المشخصة على نصوص كلامهم فلا يمكن لهم أن ينفلتوا من يده حيث يبنى ردوده على الحقائق المعقوسة - وفي كتابه الخير اليقين -

والضعينة التي يتخيلها بطل الشذوذ في كلام سماحته ما هي إلا بغض في الله ، وليس يحوم حول فكره السامى طائر العنصریات والإقليميات وسائر وجوه الجهالات التي وضعها المصطفى - صلوات الله وسلامه عليه - تحت قدمه الشريفة ، لأن الإسلام لا يعرف عنصراً ولا إقليماً ، وإنما يعرف إخاء شاملاً على مبادئ سامية ، وهكذا العلم لا يخص بلداً ولا قبيلة ، بل هو نور شامل ، ولذا تجد سماحته من أبرأ الناس من مثل تلك الجاهلية الجهلاء ، بل



يعد المبطل مبطلاً كأننا من كان، والباطل باطلاً حيثما كان، وإلا ما تحدث عن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده بما يحدث به عنه لأنه تركأنى الدم - من بنى جنسه - كما كان الشيخ نفسه يصرح بذلك ومن شهود هذا التصريح صاحب المنار في المجلد الثامن (ص ٣٧٩) ومعالي الوزير الحكيم الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا في مقدمة « العروة الوثقى » وأما الشيخ محمد عبده فله مميزات معروفة ، وكان نادرة بين شيوخ عصره في الكتابة والإدارة وتصريف الشؤون والقيام ببعض ما يعود على المجتمع بخير وقد أثنى عليه صديقه اللورد كرومر بسعة العلم واستنارة الذهن كما أثنى على مريديه بأنهم « جديرون بكل تشجيع ومساعدة ، يمكن إمدادهم بهما لأنهم حلفاء المصلح الأوربي الطبيعيون » وقال عن الشيخ عبده « كان أحد زعماء الفتنة العراقية فلما جئت مصر سنة ١٨٨٣ كان مغضوباً عليه ولكن الخديو توفيق عفا عنه بما فطر عليه من مكارم الأخلاق وانقياداً لتشديد الانكيز عليه في ذلك وعينه قاضياً (أهلياً) فأحسن العمل وأدى الأمانة حقها » وقال أيضاً « إننى قدمت لمحمد عبده كل تنشيط استطعته مدة سنين كثيرة ... ولسوء الحظ كان على خلاف كبير مع الخديو ولم يتمكن من البقاء في منصب الإفتاء لولا أن الانكيز أيدوه بقوة » وصدق اللورد كرومر قول المستشار القضائي في الشيخ « قام لنا بخدمة جزيلة لا تقدر في مجلس شورى القوانين في معظم ما أحدثناه أخيراً من الإصلاحات المتعلقة بالمواد الجنائية وغيرها من الإصلاحات القضائية » وقال اللورد أيضاً « وفي سنة ١٨٩٩ رقي إلى منصب



الإفتاء الخطير الشأن فأصبحت مشورته ومعاونته في هذا المنصب ذات قيمة ثمينة لتضلعه من علوم الشرع الإسلامي مع ما به من سعة العقل واستنارة الذهن ثم ذكر كمثال فتواه في تكميل الأموال في صناديق التوفير . وقد طال أمد الصداقة بين الشيخ وبين اللورد كرومر فعرف كل منهما صاحبه فإذا انتقد مثله بعض نواحي الانتقاد في الشيخ لا يتهم بفرض بل يعد منصفاً ما غطت صداقته على حقيقة أمر صديقه فدونك ما يقوله في « مصر الحديثة » على ما تجد في المجلد الحادي عشر من المنار (ص ٩٤) : « وأخشى أن يكون صديقي محمد عبده في حقيقة أمره ( لا أدري ) ولو أنه يستاء منه لونسبت إليه » ثم يأخذ عليه حديثه مع جمال الدين بشأن الخديو إسماعيل كما في (ص ٩٦) من المجلد المذكور وأقرب الناس إلى الشيخ ما كان ينكر تساهل الشيخ في الإفتاء ، ويأخذ عليه أنجب تلاميذه المنفلوطي في « النظرات » فتحه لباب التأويل على مصراعيه بل يستبعد كثير من الناس التجرد على المسائل المتوارثة ممن يرى قداسة الشرع ، والواقع أن للشيخ أطواراً في العلم والعمل والاتجاه فوجّهته في عهد « العروة الوثقى » غير وجهته بعد اتصاله بزعيمة ، كما ذكره مصطفى عبد الرزاق باشا في « الشباب » واتجاهه يوم رفع اللائحة إلى شيخ الإسلام العثماني غير اتجاهه فيما بعد وقد ذكرت صفحة منها في العدد (١٩ - ١٣٦٢ هـ) من الإسلام ومن طالع الواردات والعقيدة المحمدية وحاشية الديواني على العضدية وفتاواه وما نقل عنه في التفسير ورسالة التوحيد لا يصعب عليه فهم أطواره . وتصوره الخطاب إلى الخس في دين وإلى



القلب في دين آخر وإلى العقل في دين الإسلام فقط ، خيال شاعر يأباه قوله تعالى ( وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم ) وغيره من الآيات بل كل دين إلـهـى إنما يكون الخطاب فيه إلى العقل الذى سلطانـه على المشاعر الظاهرة أعلى حد سواء ، ورأيه فى تطور الأديان مثار جدل اليوم فى الجامعة . ولم يتحدث سماحة شيخ الإسلام إلا عن العلماء الذين تقاعسوا عن القيام بواجبهم ولا تكلم عن المجلات والصحف عامة ، بل عن الصحف والمجلات المنحرفة عن الثقافة الإسلامية فإن كان كاتب المقال يجهل وجود انحراف عن الثقافة الإسلامية فى صحف ومجلات تنشر هنا وهى بين يديه ويكتب فى بعضها - وصلة منبر آرائه بإسماعيل أدهم لاتزال ماثلة فى الأذهان - فذلك لايهمنا وليس جهل ذلك بناع علينا ، وما الجرى وراء الخرص والتظن والتشويه إلا شأن غيرنا ، وأما تقرىظ كتاب معالى هيكىل باشا مع نفيه المعجزات الكونية ومع رده الاحتجاج بالسنة فيجعل المؤلف المقرظ فى صف واحد وبيان حال المقرظ فى العدد ( ٤٢ - ١٣٦١ هـ ) على أن المعجزات كلها قاهرة وقصر المعجزة القاهرة على القرآن الحكيم نفى لسائر المعجزات .

ومن الغريب أن صاحب المقال كلما تحدث عن السنة يعطى الرادين عليه حججاً جديدة تدل على بعده الشاسع عن معرفة علوم الحديث ، وليس هو على علم من أن الخبر الذى تكثر رواته فى كل طبقة بحيث تصل إلى حد التواتر لا يبقى للجرح والتعديل شأن فى رجال أسانيده اتفاقاً بين أهل العلم بالحديث وليس القول بأن هذا ضعيف منجبر أو حسن أو صحيح إلا بالنظر إلى سند



خاص ورواية خاصة ، وأما الحديث الذي يرويه نحو ثلاثين صحابياً بطرق كثيرة تبلغ حد التواتر في كل طبقة فيعلمون أن تفال يد النقد طرقه واحدة واحدة بعد ثبوت التواتر بالنظر إلى مجموع الأسانيد والروايات فهذا البيان يعلم أن هزه الشيخ في الكلام عن سبعين حديثاً - أربعون منها صحاح وحسان والباقي منجبر - لا يجد مورداً فيرتد إلى مصدره ، ومجاملة أهل الحق لا تنتظر ممن تعود مجاملة أهل الباطل . وإذا رأيت من ظهرت للملا مسيرته لأهواء أهل عصره يقول في الأداة الكرام الرادين على باطله ، القائلين بالذب عن دين الله يوم خذله حراسه : « فتلک شنشنة عرفت من أمثال هؤلاء الذين منى الإسلام بهم في كل عصر ، ورأوا أن مسامرة الجماهير في أهوائهم وعقائدهم أجدى لهم وأسبغ للنعمة عليهم ! » وعرفت دعوته ودعوتهم وخبرت محياه ومحياهم عرفت مبلغ توخى الصدق في قلبه ، وهكذا يكون الأدب الراقى !! ولسنا نعيش في كرة المريح حتى تجهلنا الأمة . وأما توممه اتصالات بشأنه فصنع خياله ، ومناصرة أهل الحق للحق في مثل هذا البلد الأمين لانهوج إلى اتصالات ، لكن المريب يكون وهاما - رضى الله عن الذين يناصرون الحق حيثما كانوا - وليس الشيخ بموفق حتى في ضربه الأمثال وذكره النظائر على أمل أن تخفف الوطأة عنه وهو كثير الأغلاط فيها أيضاً فلكونها غريبة عن الموضوع لانشغل بتبيين تلك الأغلاط هنا حيث لا نسمح له أن يسرح في خارج البحث إلى أن ينفد ما في جعبته في الموضوع . ونكتفي بلفت نظره إلى أنه لا تنقذه من ورطته موافقة طائفة من



غير المسلمين له فليقل ما يوافقه عليه المسلمون كأننا ما كان قوله وافقه اليهود مثلاً أم لم يوافقوا ، لكن ليحذر كل الحذر مما يخالفه فيه المسلمون كمسألتنا هذه وهناك الطامة .

## العقيدة الدينية وطريق ثبوتها

بهذا العنوان مقال أيضاً في العدد (٥١٦) يوسع فيه كاتبه - بعد مقدمة غريبة عن الموضوع - دائرة البحث الجارى بينه وبين الذابين عن عقيدة أهل الحق في نزول عيسى عليه السلام ، فيحشر فيه مالا صلة له به من آراء تكشف الغطاء عن علم الكاتب وفهمه واتجاهه أكثر من ذى قبل ، وتغلبه شهرة ، لكن بما لا يرضاه لنفسه ، وقد انفرد بفهم معنى « العقيدة » وباكتشاف طريق ثبوتها في الإسلام وإن تأخر هذا الفهم وهذا الاكتشاف إلى القرن الرابع عشر الهجرى !! فلا بأس أن نستعرض هنا بعض آرائه الطريفة لنزيد كشفنا عن مرمى كاتب المقال ووجهته .

ففيها قوله : « إن ما يجب الإيمان به يرجع إلى الأصول التي اشتركت فيها الأديان السماوية » فعلى هذا لا يعترف الكاتب بعقيدة خاصة في الإسلام ولا يقر بعقيدة فيه مالم تكن متوارثة من الأديان السابقة ! ! فيكون هذا حجر الزاوية في بناء توحيد الأديان ! ! بل وضع أساس للاستغناء عن اللاحق بالسابق ! ! مع أنه لا مصدر يوثق به في الاطلاع على جليلة أحوال الأديان السابقة غير القرآن الحكيم والسنة النقية البيضاء ، وقوله تعالى ( شرع



الحكم من الدين ... ) وقوله تعالى : ( تعالوا إلي كلمة سواء بيننا وبينكم ) للتدرج بالمخاطبين إلى الدعوة المحمدية بحكمة ، وليس الاشتراك في بعض الأسس يوجب الاشتراك في الجميع ، ومنها قوله : « إن الإيمان هو الاعتقاد الجازم المطابق الواقع عن دليل » وهذا رأى ساقط لأن اعتقاد العامة لا عن دليل فيكونون غير مؤمنين على هذا الرأى ! ، ومنها قوله : « إن الدلائل العقلية يفيد اليقين ويحقق الإيمان المطلوب بالاتفاق بين العلماء » فيختص بأن يكون مصدر العقيدة لأنها لا تؤخذ مما اختلف فيه عنده ، والدليل النقلى يختلف فيه في نظره كما سيأتى منه ، ومنها قوله : « إن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين ولا تحصل الإيمان المطلوب ولا تثبت بها وحدها عقيدة عند كثير من العلماء ، والذين ذهبوا إلى أنها تفيد اليقين وتثبت العقيدة شرطوا في الدلائل النقلية أن يكون قطعى الورد ، قطعى الدلالة » وذكر أمثلة للنوعين على رأى الفريق الثانى ، ثم قال : « ولابد أن يعم العلم بالعقائد جميع الناس ولا يختص بطائفة دون أخرى ... ومن مقتضيات هذا العلم العام بها أن لا يقع خلاف بين العلماء في ثبوتها أو نفيها ، والعلميات المختلفة فيها ليست من العقائد » فعلى هذا لا يكون أحد سالم العقيدة والإيمان مالم يعتقد جميع الناس ما اعتقده هو ، ومالم تعلم كافة البشر ما علمه هو فلا يمكن للأشعرية أو الماتريدية مثلاً أن ينفردوا بعقيدة تكون حقاً مالم يشاركهم باقى الفرق فيها فتكون النحل كلها على قدم المساواة وتزول الحواجز بينها ، ويرتع الغم مع الذئاب فى مرتع واحد !! فتكون النحل موحدة بفضل هذا الاجتهاد الجديد !! ، ومنها قوله :



« إن ما اختلف فيه العلماء في باب العقليات والعلميات كاختلاف الفقهاء في العمليات في عدم التضليل والتفسيق فضلا عن التكفير » والعلماء في نظره أعم من علماء أهل الحق وزعماء سائر الفرق من أي نوع كانت بدعتهم ، وهو يفرض أن الدليل القطعي البين عند هذا ، يكون بينا معلوما عند الجميع وأن الناس كلهم سواسية في العلم والفهم !! فتم بتلك المبادئ تصفية كتب العقائد في الإسلام وتنزيل مسائلها إلى عشر معشارها !! وفي ذلك الاقتصاد التام في العقيدة ، والاقتصاد مطلوب في كل شيء !! هذا هو منزع صاحبنا فما يجب إعتقاده في نظره هو ما تنفق عليه أرباب النحل ، ويكون الناس أحراراً في اعتقاد ما يشاءون في مواضع الخلاف بين الفرق بدون أي لوم وتثريب !! وقد سبق منه تنويع السنة إلى أنواع لا يكون للوحى شأن إلا في النزر اليسير منها فتسقط أغلب السنة من أن تصلح للاحتجاج بها في باب العمل فضلا عن باب الاعتقاد - رغم ما يقرره فخر الإسلام في ذلك مع افتتان الكاتب بالنقل عنه فيما يهواه - وهنا يضع قاعدة تمنع من أخذ الاعتقاد من مورد الخلاف ، وإفادة الدليل اللفظي اليقين مختلف فيها فلا يصح أن تؤخذ من الدليل اللفظي عقيدة على هذه القاعدة التي استعملها هنا فيسقط الكتاب من مقام الحجة في باب الاعتقاد كما تسقط أغلب السنة من مقام الاحتجاج بها في باب العمل عنده . فمن يكون ملما بتاريخ الأديان والنحل والمذاهب لا يتردد لحظة أنه لا توجد طائفة ترى



مجموع تلك الآراء ، فيظهر أنه ليس من طائفة من الطوائف المعروفة في كتب النحل وإماما هو أمة وحده لا يمثل بكلامه طائفة من تلك الطوائف بل يمثل نفسه فقط - كما قال الأستاذ العقاد في الأستاذ زكي مبارك - ، ولا أرى بأسا في أن أتحدث هنا عن الدلائل اللفظي وعن الخطي ، في العمليات لخطورة ما فاء به كاتب المقال بشأنها ، أما الدليل اللفظي فيفيد اليقين عند توارد الأدلة على معنى واحد بطرق متعددة وقرائن منضمة عند الماتريديّة كما في « إشارات المرام » للبياضى وغيره ، وإلى هذا ذهب الآمدى في « الأبكار » والسعدى في « شرح المقاصد » و « التلويح » والسيد فى « شرح المواقف » وعليه جرى المتقدمون من أئمة هذه الأمة وجهاهير أهل العلم من كل مذهب ، بل الأشعرى يقول : إن معرفة الله لا تكون إلا بالدلائل السمعي . ومن يقول هذا يكون بعيدا عن القول بأن الدلائل السمعي لا يفيد إلا الظن فيكون من عزا المسألة إلى الأشعرية مطلقا ، متساهلا بل غالطا غلطا غير مستساغ ، والواقع أن القول بأن « الدلائل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة ودون ذلك خرط القتاد » تقعر من بعض المبتدعة ، وقد تابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول وجرى وراءه بعض المقلدة من المتأخرين ، وائس لهذا القول أى صلة بأى إمام من أئمة أهل الحق ، وحاشاهم أن يضعوا أصلا يهدم به الدين ، ويتخذ معولا بأيدي المشككين والدليل اللفظي القطعي الثبوت ، يكون قطعي الدلالة فى مواضع مشروحة فى



أصول الفقه، وأما ما أجمله الفخر الرازي في «المحصل» فقد أوضحه في «الحصول» و«نهاية العقول» واعترف فيهما بأن القرائن قد تعين المقصود فيفيد الدليل اللفظي اليقين، فيفت بذلك من أبدى المشككين إمكان التمسك بقول الرازي في «المحصل» في باب التشكيك في القرآن الحكيم، بل القول بمجرد الدليل العقلي في علم الشريعة بدعة وضلالة، بل الأصل في علم التوحيد والصفات هو التمسك بالكتاب والسنة ومجانبة الهوى والبدعة ولزوم طريق السنة والجماعة في المباحثة مع الذين أقروا برسالة النبي ﷺ، وإنما يستعمل الدلائل العقلية وحده مع غيرهم كما يقوله فخر الإسلام وغيره فلا يعول عند أهل الحق على اعتقاد لا يقره الكتاب والسنة فمن سعى في إبعادها عنه فقد أبعده في الضلال. وأما عد كاتب المقال لمسائل الخلاف في علم أصول الدين بمنزلة الخلاف في مسائل الفقه في عدم التأثيم فنزوع منه إلى رأى عبيد الله بن الحسن العنبري في تصويب المختلفين في العقائد، ومبلغ شناعة رأيه في ذلك يظهر مما بسطه ابن قتيبة في «مختلف الحديث ص ٥٥» وقد توسع أئمة الأصول في نقض خيال الجاحظ في عدم تأثيم المخالفين في العمليات والعمليات بعد بذل الجهد منهم مع كون الصواب واحدا عنده في النوعين كما توسعوا في التشنيع على العنبري في تصويب المختلفين مطلقا. قال الغزالي في «المستصفى»: «مذهب العنبري شر من مذهب الجاحظ فإنه أقر بأن المصيب واحد ولكن جعل الخطي معذورا، بل هو شر من مذهب



السوفسطائية لأنهم نفوا حقائق الأشياء ، وهذا أثبت الحقائق ثم جعلها تابعة للاعتقادات فهذا لو ورد به الشرع لكان محالاً بخلاف مذهب الجاحظ ، وقد استبشع إخوانه من المعتزلة هذا المذهب فأنكروه وأولوه وقالوا : « أراد به اختلاف المسلمين في المسائل الكلامية التي لا يلزم فيها تكفير كمسألة الرؤية وخلق الأعمال وخلق القرآن وإرادة الكائنات ، لأن الآيات والأخبار فيها متشابهة ، وأدلة الشرع فيها متعارضة ، وكل فريق ذهب إلى ما رآه أوفق لكلام الله وكلام رسوله عليه السلام ، وأليق بعظمة الله سبحانه وثبات دينه فكانوا فيه مصيبين ومعذورين » ثم قال الغزالي : « إن زعم أنهم فيه مصيبون فهذا محال عقلاً لأن هذه أمور ذاتية لا تختلف بالإضافة فلا يمكن أن يكون القرآن قديماً ومخلوقاً أيضاً بل أحدهما ، والرؤية محالاً وممكناً أيضاً ، والمعاصي بإرادة الله تعالى وخارجة عن إرادته أو يكون القرآن مخلوقاً في حق زيد قديماً في حق عمرو ، وإن أراد أن المصيب واحد لكن الخطيء معذور غير آثم فهذا ليس بمحال عقلاً لكنه باطل بأدلة سمعية ضرورية ، واتفاق سلف الأمة على ذم المبتدعة ومهاجرتهم وقطع الصعوبة معهم وتشديد الإنكار عليهم مع ترك التشديد على المختلفين في مسائل الفرائض وفروع الفقه فهذا من حيث الشرع دليل قاطع .. ولم ينته الغموض في الأدلة إلى حد لا يمكن فيه تمييز الشبهة من الدليل اهـ » ولذا قال السعد في « التلويح » : « وإنما قال - يعني صدر الشريعة -



(الخطي، في الاجتهاد لا يعاقب) لأن الخطي، في الأصول والعقائد يعاقب بل يضل أو يكفر لأن الحق فيها واحد إجماعا والمطلوب هو اليقين الحاصل بالأدلة القطعية إذ لا يعقل حدوث العالم وقدمه، وجواز رؤية الصانع وعدمه؛ فالخطي، فيها خطي، ابتداء وانتهاء، وما نقل عن بعضهم من تصويب كل مجتهد في المسائل الكلامية إذا لم يوجب تكفير الخالف كمسألة خلق القرآن ومسألة الرؤية ومسألة خالق الأفعال فمعناه نفي الإثم وتحقيق الخروج عن عهدة التكليف لاحقية كل من القوانين هـ يريد بمنتهى كلامه الإشارة إلى رأى العنبري على تأويل إخوانه المعتزلة وقد فنده الغزالي كما سبق وقال القاضي عياض في «الشفاء»: «أجمع فرق الأمة سواء - يعني العنبري - على أن الحق في أصول الدين واحد والخطي، فيه آثم عاص فاسق وإنما الخلاف في تكفيره» وتوسع القاضي هناك في نقل نصوص أهل العلم في المسألة، ومنزلة القاضي عياض في علوم الرواية والدراية غير مجهولة عند من أطلع على كتبه أو طالع «أزهار الرياض» فثبت أن الخلاف في العقائد ليس كالخلاف في الفروع في عدم تأثيم الخطي، وعلى هذا اتفاق أهل الحق خلفا عن سلف بل اتفاق الفرق كلها، على ما سبق من القاضي عياض. وأما ما وقع في كلام العز بن عبد السلام في مثل زيادة الصفات، وحكم ذلك مشروح في شرح الدواني على «العضدية» وفي كلام عبد الحكيم على «النسفية» وغيرها من الكتب المتداولة بأيدي طلبة العلم، وكذا مسألة الاستطاعة قبل الفعل مبينة في



كلام عبد الحكيم على « المقدمات الأربع » وهكذا أوضح علماء العقائد في كتبهم ما يكون التنازع فيه خطيراً أو غير خطير فلا يبيح ذلك إرسال الكاتب الكلام على عواهنه في عدم تأييم المختلفين في العقائد إطلاقاً ، على أن ابن عبد السلام له شطحات تسربت إليه من مطالعة بعض كتب ابن حزم - التي أتى بها نحى الدين بن عسرى إلى الشام - فلا تزيد تلك الشطحات على أن تكون وهلة منه فلا يصح اتخاذها حجة بل نرجو الله سبحانه أن يسامحه عليها . وأما ابن حزم فعلى بعض ميل منه إلى رأى الجاحظ في المسألة يرى إكفار المعاند بعد إقامة الحجة عليه ولو بخبر الآحاد فلا يلقي صاحب المقال بغيته عنده بل عند العنبرى فقط ، وقد أقيمت الحجة بتوفيق الله وتسديده على كاتب المقال من كتاب الله وسنة رسوله المتواترة وإجماع أهل الحق ، وسبق أن أشرنا إلى أن الاحتمالات غير الناشئة من الدليل لا تخل بكون دلالة النصوص قطعية وذكرنا بعض ما ألف في إثبات تواتر حديث النزول ونقلنا بعض نصوص أصحاب الشأن في تواتره وفي الإجماع على نزوله ، والمعاند بعد هذا يكون في موقف أخطر من التائب فقط ولذا صرح السيوطى بتكفير منكر النزول في « الاعلام » المطبوع في ضمن « الحاوى » له ( ٢ - ١٦٦ ) وهو على القاعدة في إنكار ما تواتر في الشرع ، وليس أئمة هذه الأمة وعلمائها من الصدر الأول إلى اليوم يجهلون معنى « العقيدة » وهم قد دونوا مسألة النزول في كتبهم في العقائد على توالى القرون قبل أن يخلق صاحب « الجوهرة » وصاحب « الخريدة »



بدهور رغم أنف كل مكابر ، على أن مسألة نزول عيسى عليه السلام ليست من المسائل التي جرت إليها المناقشات مثل الإستطاعة وخلق القرآن وزيادة الصفات بل هي ثابتة بنصوص الشرع مباشرة فلا يمكن لمن يدين بالكتاب والسنة والإجماع أن ينكرها فيكون لف الكاتب ودورانه واستعماده لقواعد وصنوف مغالطاته إطالة للكلام بدون جدوى غير انكشاف حاله كل الانكشاف عند الجميع - وحديثنا عن بعض تشكيكاته في الآيات يكون في فصل مفرد إن شاء الله تعالى - وليس جهل الكاتب لدليل المسائل مما يوجب أن يجهله العالمون ، وتبجحهم بفهم معنى « العقيدة » لا يكسبه فخراً بعد أن جهل الدليل ، وجهل حصول العقد الجازم بالبرهان مرة وبالأدلة الاقناعية أو خبر الأحاد أو التقليد مرة أخرى قال علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري في شرح أصول فخر الاسلام البزدوى : « اعتقاد القلب فضل على العلم لأن العلم قد يكون بدون عقد القلب كعلم أهل الكتاب بحقية النبي عليه السلام مع عدم اعتقادهم حقيقته ... والعقد قد يكون بدون العلم أيضا كاعتقاد المقلد وإذا كان كذلك جاز أن يكون خبر الواحد موجبا للاعتقاد الذي هو عمل القلب وإن لم يكن موجبا للعلم قال ابو اليسر : الأخبار الواردة في أحكام الآخرة من باب العمل فإن العمل نوعان عمل الجوارح واعتقاد القلب فالعمل بالجوارح ان تعذر لم يتعذر العمل بالقلب اعتقاداً اهـ » وذلك عند شرحه لقول فخر الاسلام « وفيه ضرب من العمل أيضا وهو عقد القلب عليه



إذ العقد فضل عليه « فظهر أن خبر الآحاد الصحيح قد يفيد اعتقاداً جازماً في أناس ولا يفيد البرهان العلمي اعتقاداً في آخرين ، فواحد يعتقد اعتقاداً جازماً بنزول عيسى عليه السلام بمجرد أن سمع حديثاً واحداً في ذلك من صحيح البخارى مثلاً وآخر لا يعتقد ذلك ولو أسمعته سبعين حديثاً وثلاثين أثراً من الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع وسائر المدونات في الحديث مما يحصل التواتر بأقل منها بكثير فالناجى هو ذاك الواحد دون الآخر ، ووجه الفرق بين الأنبياء والعلماء والعامة من ناحية الجزم الحاصل لهم وطريق حصول الجزم لكل منهم مشروحان في « تأنيب الخطيب » فليراجع هناك .

## آيات في الرفع والنزول

وفي العدد ( ٥١٧ ) بعنوان « آيتان ... » مقال يتناسى فيه كاتبه ماقرره في العدد السابق من أن مورد الخلاف لا يصلح أن يتخذ مصدراً للعقيدة وأن الدليل النقلى لا يفيد اليقين عند كثير من العلماء ، والذين قالوا بإفادته اليقين شرطوا شروطاً إلى آخر ما ذكره في النوعين على رأى الفريق الثانى . وأما الآن فيقول في مفتتح هذا المقال : انه كان قرر فيما سبق « أن القرآن كله قطعى الثبوت وأنه في دلالاته نوعان : قطعى لا يحتمل التأويل ، وغير قطعى يحتمل معنيين فأكثر » فيتراجع هكذا عن القول بعدم إفادة الدليل النقلى اليقين عند كثير من العلماء فيمتهاتر .

ولم أر بين الذين في أنفسهم مرض الخروج على الجماعة من لا يتهاتر فاذا أعترف هكذا أنه يوجد بين الأدلة النقلية كثير مما يفيد اليقين فقد



الهدم ما بناه واضطر إلى الرجوع لقول الجماعة بدون أن تنفع تهديداته المهلهلة في شيء من مقاصده وقوله « قطعي لا يحتمل التأويل » يدل على أنه غاب عنه - فيما غاب - أن احتمال التأويل احتمالا غيرنا شيء من الدليل لا يخل بكون الدلالة قطعية اتفاقا بين أهل العلم ، على ما هو مشروح في « المستصفى » و « التلويح » و « مرآة الأصول » وغيرها ، كما أن قوله « وغير قطعي يحتمل معنيين فأكثر » يدل على أنه لا يميز بين الجمل المحتمل لمعنيين على قدم المساواة وبين الظاهر المحتمل لمعنيين يكون أحدهما راجعا بنفسه أو بدليل ، والآخر مرجوحا في حكم العدم عند انتفاء ما يوجب الاعتداد به كما لا يميز بين أقسام الوضوح التي إنما يكون احتمال التأويل في بعضها مع كون جميعها قطعية الدلالة عند عدم دليل يعضد الاحتمال الآخر اتفاقا . وتلك الأقسام من الظاهر والنص والمفسر والحكم ، متداخلة وتغايرها بالمفهوم عند المتقدمين ، والتباين المعتبر بينها عند المتأخرين مشروح في محله ولا شأن لنا به هنا ، وظنية الظاهر إنما هي عند وجود ما يدل على الاحتمال الآخر ، وإلا فحكمه حكم النص في القطع بالمراد منه ، بل عند تضافر الظواهر الظنية على معنى يحصل القطع بذلك المعنى كما هو الحال في خبر الآحاد المنفرد للظن ؛ فإن الأخبار إذا تواردت على معنى حصل اليقين بذلك المعنى . ثم الظاهر : إما ظاهر بالوضع وإما ظاهر بالدليل كما في « التمهيد » لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد السكواذى ، فتبين أن الظاهر ليس بقطعي مطلقا ولا ظني مطلقا ، وأن الظواهر في الرفع والنزول قطعية لتضافر الأدلة وعدم وجود ما يدل على الاحتمال الآخر .



وبعد هذا الاستطراد اليسير أعود فأقول إن الأساتذة القائلين بالذب عن عقيدة الجماعة لم يدعوا قولاً لقاتل في تبين وجوه دلالة كتاب الله على المسألة فجزاهم الله عن العلم خيراً ، لكن الشيخ لما رأى أن قلبه طوع بئانه لا يتمرد عليه فيما يريد أن يودعه الطروس ، وإسائه لا يعاكسه فيما يشاء أن يفوه به ، والجماعة أطوع له من ظله أصر على مخالفة الأمة فأخذ يسترسل ويكتب ويتكلم بكل هاجسة في نفسه ظناً منه أن العزل من الحجة يكسب في معمة الحجاج شيئاً غير الموت الأدبي ، وأنه يتمكن - ولو إلى حين - من تغطية الحق وترويج الباطل بين فئام عهد الخداعهم بشغبه ومغالطته ، لكن خاب حذسه وضاع نفسه . وسعديه في إظهار عقيدة المسلمين المتوارثة بمظهر اعتقاد الجاهير الجهلة الطغام ، وتصويره للذابين عنها بصورة عبدة المادة النفعيين المجارين لأهواء العامة الجهلة ، مما يدل على أنه ممن يرون ديناً للعامة ، وديناً للخاصة ، وأنه إنما يحكي للناس عما يرى في مرآة ينظر هو فيها ، ولسنا نعيش في غير هذه الكرة حتى تجهلنا الأمة وتجهله .

يكون المناضل عن عقيدة الجماعة على ضلال !! وإخراج عليها النشق على هدى !! فسبحان الفتاح العليم ، هكذا يكون المنصف صاحب الضمير الحي والمصلح الموجه للنشء !! ولسنا نطمع في سكوته عن الباطل . وإسكاته بيد الله القاهر ، وإنا نريد صون المجتمع من تشكيكاته وقد فعلنا بتوفيق الله سبحانه ، ولا نزال نمضي على مناصرة الحق بإذنه ، جل شأنه رغم كل



صعوبة قائمة ، حتى ظهر الحلال أنه لو ابتغى نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء ليأتى برواية صحيحة عن أحد من علماء أهل الحق من صدر الإسلام إلى عهد متنبىء المغول ينفي ما ينفي كاتب المقال لما وجد إلى ذلك سبيلاً يقال أن له زميلاً في الشذوذ فضلاً عن أن يتصور احتمال أن يكون الحق في جانبه ولو بمقدار نسبة الواحد إلى الألف ، فيكفي في سقوط كلامه ظهورانه قال ما لم يقله أحد من العالمين ، رحم الله الامام زفر بن الهذيل حيث قال : « إني لأناظر أحداً حتى يسكت بل أناظره حتى يحجن ، قالوا كيف ذلك ؟ قال يقول بما لم يقل به أحد » كما رواه الصيمرى وغيره عنه

وأكتفى في الحديث عن الآيات التي نحن بصدد بيانها بالجملة يسيرة إليها هنا حيث أغنى عن التوسع فيها ما سبق توضيحه بقلم الأساتذة الرادين على باطله فأقول : إن قوله تعالى « ... وما قتلوه يقينا بل رفعه الله إليه » نص في الرفع الحسى ، لأن حقيقة الرفع هي النقل من السفلى إلى العلو كما يقول أبو حيان الأندلسى في « البحر المحيط » ولا صارف عن الحقيقة حتى يجوز حمل الرفع هنا على رفع المسكنة مجازاً فيكون احتمال المجاز احتمالاً غير ناشئ من دليل فيكون ( بل رفعه الله إليه ) نصاً في الرفع الحسى ، بل في الآية ما يرد احتمال المجاز رداً باتاً من وجوه . أما أولاً : فإن السياق في تقرير بطلان ما قاله اليهود من قتله يبين أنهم إنما قتلوا الشبه ، فبرفعه الحسى يكون إنقاذ شخصه منهم فينسجم بذلك ما قبل « بل » بما بعدها ، ورفع المسكنة مما لا ينافي القتل ، وكم من نبى قتل وهو رفيع المسكنة ، فلا يصح



دخول « بل » بينهما ؛ لانتفاء التضاد بينهما ، وقد أخرج ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في تفسيره بسند صحيح إلى ابن عباس أن عيسى رفع من روضة في البيت ، وساق ابن كثير السند في تفسيره ( ١ - ٥٧٤ ) وهذا ليس مما يعلم بالرأي فيكون في حكم المرفوع عند جماعة أهل العلم . وأما ثانياً فإن حمل الرفع هنا على رفع المسكاة لا يظهر له وجه اختصاص بهذا الموقوف ؛ لأن أولى العزم من الرسل يكون كل واحد منهم رفيع المسكاة دائماً . وأما ثالثاً فإن ذكر منتهى لرفع شخص بوصل ( رفعه الله ) بلفظ ( إلى ) يقضى على احتمال المجاز بحمله على رفع المسكاة ؛ لأن رفع المسكاة ينافيه ذكر منتهى له قطعاً ، وإدخال ( إلى ) على ضمير المتكلم من قبيل الإضافة للتشريف والمعنى إلى سمائي ومنزل ملائكتي كما يقول أبو حيان وغيره . وأما رابعاً فإن رفع المسكاة لا يخص عيسى حتى يمتن الله به هنا ، بل يعمه وسائر الأنبياء والمرسلين بل وسائر الأبرار والأخيار . وأما خامساً فإن حمل الرفع على رفع روحه بحذف المضاف — كما وقع في فتيا الشيخ — أمر لا يخص عيسى أيضاً مع كون الحذف خلاف الأصل فلذا يكون الرفع لشخصه فيشمل الروح والجسد معاً ، وأنت لا تجد أحداً من المفسرين يحمل الرفع هنا على رفع المسكاة أو رفع الروح فقط ، لظهور دلالاته القطعية على الرفع الحسي هنا ، وهذا كله مع قطع النظر عن تواتر الأخبار في الرفع والنزول ، وإلا فن استدكر تواتر الأخبار في ذلك لا يسهه أن يتشكك لحظة في هذا الأمر



ولولم يستحضر وجوه دلالة الكتاب على الرفع والنزول، فكيف والكتاب  
والسنة المتواترة والإجماع متواردة متضافرة على عقيدة الجماعة في ذلك . وأما  
قوله تعالى ( إني متوفيك ورافعك إلي ) فنص أيضاً في الرفع الحسى حتماً ؛  
لأن « إلى » تمنع من احتمال المجاز بحمله على رفع المسكنة كما سبق ، مثل  
منع ( يطير بجناحيه ) من أن يكون ( طائر ) مجازاً على ما فصل في موضعه  
وكلمة الفخر الرازي في بعض الوجوه عند تفسير قوله تعالى ( وجاعل الذين  
اتبعوك فوق الذين كفروا ) لا تكون إلا سبق قلم منه لظهور بطلان ذلك  
رواية ودراية بما فصلناه آنفاً . وكلمه وغيره من وجوه لوجه لها في النقل  
ولا في الدراية على أنه يجزم مع باقي المفسرين بالرفع والنزول عند تفسيره  
للآيات كلها ، فماذا عليه بعد هذا لو غلط في وجه ؟ سبحان من لا يسهو  
ولا يغلط . وأما « متوفيك » فمن التوفي وهو القبض والأخذ في أصل  
اللفظ ، ويستعمل مجازاً في معنى الامانة كما يظهر من « أساس البلاغة »  
للزحشرى فيكون معنى الآية : إني قابضك من الأرض ورافعك إلى  
سمائي . وقال ابن قتيبة : قابضك من الأرض من غير موت . وهذا المعنى  
منسجم مع باقي الآيات والأخبار فيكون نصاً أيضاً في رفعه حياً ، لأن  
احتمال المجاز لم ينشأ من دليل فيبقى قطعي الدلالة على الوجه الذي شرحناه  
ولو فرضنا اشتراك التوفي بين الأخذ والإماتة والانامة لكان لحقه البيان  
بقاطع من الآيات الأخر فيكون قطعي الدلالة على الرفع الحسى والأخذ  
من غير موت . ولو فرضنا عدم لحوق بيان لا يتأتى حمله على الموت هنا ،



لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال عندهم ، فلو حملناه على الحقيقة يكون المعنى : إني ميمتك الآن . فيكون قصد اليهود حاصلًا ، وقد نص القرآن الكريم على أن قصدهم لم يحصل ، ولو حملناه على الاستقبال مجازاً لا يكون مستقبل أولى من مستقبل إلا بدليل فيتعين المستقبل الذي حدده باقى الأدلة وهو ما بعد نزوله إلى الأرض . « والواو » لاتفيد الترتيب فيكون هذا من باب تقديم ما هو مؤخر في الوقوع لأجل التقرير على مدعى ألوهيته ببيان أنه سيموت ، وإليه ذهب قتادة والفراء وعليه يحمل ما رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس جمعاً بين الأدلة ، على أن ابن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس اتفاقاً ، وقد قال فيه يعقوب بن سفيان : ضعيف الحديث منكره ليس محمود المذهب ، لاهو متروك ، ولا حجة . فيكون مختلفاً فيه وإن انتقى مسلم بعض حديثه ، ومعاوية بن صالح الحضرمي الراوى عنه لم يكن يحيى بن سعيد القطان يرضاه . وقد قال أبو حاتم لا يحتج به ، وإن انتقى مسلم بعض حديثه . وعبدالله بن صالح كاتب الليث الراوى عن الحضرمي كثير الغلط فلا يثبت بمثل هذا السند هذا التفسير عن ابن عباس ، وذهب ابن منبه هو الذى يقول بموته ثم رفعه ثم إحيائه فى السماء ، لكنه كثير الرواية عن كتب أهل الكتاب ، فلا يعول على ما لا يرويه عن المعصوم عند أهل العلم وقد صرح محمد بن إسحاق بأن القول بموته قول النصارى ، وليس بين قول من قال : أنامه ثم رفعه ، وقول من قال : قبضه من الأرض ورفع حياً إلى السماء ، كبير فرق فيكون قول ابن حزم فى « المحلى »



بموته ثم رفعه ثم إحيائه ونزوله مما لاتعضده رواية ولا دراية ، بل تكرير  
إيقاع الموت عليه مما ينافيه النص . وفي « العتبية » عزو وفاته ثم نزوله  
إلى مالك ، ولعل ابن حزم انخدع بذلك . وقد سبق أن شرحنا حال  
« العتبية » في العدد ( ٣٤ — ١٣٦١ هـ ) وليس في ذلك القول كبير  
خطورة غير ضعف مدرك الوفاة حيث كان مع الجماعة في الإيمان بالنزول  
كما صرح بذلك في « الفصل ١ » و « المحلى » . وقال الآلوسی : والصحيح  
كما قال القرطبي إن الله تعالى رفعه من غير وفاة ولا نوم وهو اختيار الطبري  
والرواية الصحيحة عن ابن عباس هـ . وقال ابن جرير بعد نقله روايات  
تفسير النوفى بالنوم أو القبض أو الموت : « وأولى هذه الأقوال بالصحة  
عندنا قول من قال معنى ذلك أنى قابضك من الأرض ورافعتك إلى  
نواثر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ينزل  
عيسى بن مريم » ثم ساق أحاديث في النزول ثم رد رداً مشبعاً على  
من زعم تكرار الأحياء والإماتة بالنسبة إلى عيسى عليه السلام . وليس في  
قوله « وأولى الأقوال بالصحة » ما يحتاج به على أن تلك الأقوال مشتركة في  
أصل الصحة ، كيف وقد ذكر بينها ما هو معزو إلى النصاري ، ولا يتصور  
أن يصح ذلك في نظره ، بل كلامه هذا من قبيل ما يقال : « فلان أذكي  
من حمار وأفقه من جدار » كما يظهر من عادة ابن جرير في تفسيره عند  
نقله لروايات مختلفة كائنة ما كانت قيمتها العلمية ، وقد يكون بينها ما هو  
باطل حتماً ، فلا يكون لصاحب المقال إمكان التمسك بمثل تلك العبارة في



تقوية الروايات المردودة . وأما قوله تعالى ( فلما توفيتني ) فبمعنى قبضتني بالرفع إلى السماء ، كما يقال توفيت المال إذا قبضته ، وروى هذا عن الحسن وعليه الجمهور ، وروى عن أبي علي الجبائي المعتزلي - وهو من أجرائهم في الشذوذ - إن المعنى ( أمتني ) وادعي أن رفعه عليه السلام إلى السماء كان بعد موته وإليه ذهب النصارى كما قال الآلوسی ، وقال القرطبي : « قبل هذا يدل على أن الله عز وجل توفاه قبل أن يرفعه ، وليس بشيء ؛ لأن الأخبار تظاهرت برفعه وأنه في السماء حتى اه » .

وقد سبق بيان حقيقة التوفي بحيث لا بدع أدنى ريبة . وما يقال من أن المتبادر من التوفي هو الموت فيمكن أن يسلم ذلك بالنظر إلى اليوم ، لكن تطور اللغة في زمن متأخر إلى معنى لا يستلزم أن يكون هذا المعنى مفهوماً من اللفظ في تخاطب الصحابة رضي الله عنهم وقت نزول القرآن الحكيم ، ولو كان هذا المعنى مفهوماً من لفظ التوفي إذ ذاك لكان ( حين موتها ) لغوا في قوله تعالى « الله يتوفى الأنفس حين موتها » وجل كلام الله من أن يقع فيه لغو . ولا تعويل في تفسير كتاب الله على تخاطب اليوم بل على التخاطب في عهد التنزيل كما لا يخفى . والرسالة مثلاً تستعمل بمعنى الواجب اليوم استعمالاً شائعاً منذ زمن غير بعيد ، فحاشا أن نفهم من الرسالة الواردة في نصوص الكتاب والسنة هذا المعنى بتلك المناسبة ، فنلقى معنى الوحي والرسالة من الله سبحانه ، لأن مسابقة التطور في اللغة في تطوير معاني الكتاب الحكيم تكون تحريفاً لا لكلم عن مواضعه حتماً . وأما



قوله تعالى « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته » فالضمير أن في « به » و « موته » يعودان على عيسى ، لأنه المتحدث عنه في السياق ولأن عود أحدهما على غير ما يعود عليه الآخر فيه تشتيت للضائر ، وهذا مما ينزه عنه الكتاب الكريم ؛ ولذا قال أبو حيان - وأنت تعرف منزله في العربية - « والظاهر أن الضميرين في به وموته عائدان على عيسى وهو سياق الكلام والمعنى من أهل الكتاب الذين يكونون في زمان نزوله اه » ولا صارف عن الظاهر . وقال ابن كثير « وهذا القول هو الحق كما سنبينه بالدليل . القاطع إن شاء الله تعالى ، لأنه المراد من سياق الآي في بطلان ما دعت اليهود من قتل عيسى وصلبه وتسليم من سلم لهم من النصاري الجهلة ذلك ، فأخبر الله أنه لم يكن الأمر كذلك ، وإنا شبه لهم فقتلوا الشبه وهم لا يتبينون ذلك ، ثم إنه رفعه إليه وأنه باق حتى وأنه سينزل قبل يوم القيامة كما دلت عليه الأحاديث المتواترة اه » ثم ساق أحاديث كثيرة في النزول في ( ١ - ٥٧٨ ) كما فعل مثل ذلك في باب الملاحم والفتن في أواخر تاريخه - في القسم غير المطبوع منه - . وكلام ابن جرير واضح جدا في تعيين إرجاع الضميرين إلى عيسى رواية ودراية وكذا ما ذكرناه في العدد ( ٣٤ - ١٣٦١ هـ ) في هذا الصدد . وقد صح عن أبي هريرة في الصحيحين إرجاعهما إليه كما صح عن ابن عباس في رواية محمد بن بشار عن ابن مهدي عن الثوري عن أبي حصين عن ابن جبير عنه عند ابن جرير وابن كثير وهذا سند كالجلبل في الصحة بل



الرواية مستفيضة عنه بطرق أخرى ، وأين هذا من سند فيه عتاب بن  
بشير وخصيف أو سند فيه أبو هرون الغنوي إبراهيم بن العلاء وعكرمة  
أوجوير والضحاك أو محمد بن حميد وأبو تميلة يحيى بن واضح وحسين  
ابن واقد وعكرمة أو أبو حذيفة موسى بن مسعود وشبل وعبد الله بن أبي  
نجيح ؟ ولا يلتفت في باب الرواية إلى غير الصحيح عند وجود الصحيح كما  
لا يلتفت إلى ما يوجب ترك موجب السياق أو إخراج اللفظ عن مدلوله الظاهر  
حيث لا صارف ، فلم أن الاحتمال هنا لم ينشأ من دليل فلا يخل بكون الآية  
نصاً في النزول . وميل الزمخشري إلى عود ضمير « موته » على الكتابي  
إنما نشأ من رواية شهر بن حوشب عنده ظناً منه أنها صحيحة ، لأنه  
لا تعويل على الرأي والدراية عند ثبوت الرواية عن المعصوم أو عن تاتى  
من المعصوم ، لأنه « إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل » عند أهل الدين  
ولو علم أن رواية محمد بن السائب الكلبي عن شهر مردودة عند  
أهل النقد لما عرج عليها . ثم قول النووي تعويلاً على قراءة أبي بن كعب  
مخالف لمذهبه في القراءات الشاذة . وقراءة أبي هذه في سند عتاب بن  
بشير وخصيف وكلاهما ضعيف والقراءة الشاذة ما لم يصح سندها لا يحتج  
بها في باب التفسير عند أهل العلم ، ثم ترجيح إرجاع الضمير إلى الكتابي  
في ( موته ) لما في ذلك من المحافظة على عموم الإيمان لكل كتابي فقيه  
هدم مصر لبناء قصر ، لأن فيه إخراج كلمة ( قبل ) من معناها بحمل  
الإيمان هنا على الإيمان أثناء الموت لا قبله ، وحل الإيمان على خلاف



اللعنى المتبادر منه وهو الإيمان النافع ، على أن ما لا ينفع لا يسمى إيماناً في الشرع ، وإلغاء ما أقسم الله عليه بقوله (ليؤمنن به) . وأما ترك العام على عمومه هنا فمن عدم التدبر في الملابسات ، لأن لام جواب القسم ونون التأكيدهما يحض الفعل للاستقبال فيكون (ليؤمنن) بمعنى أنه يؤمن كل كتابي موجود في زمن خاص من أزمنة المستقبل ، يعينه تقييده بلفظ (قبل موته) فيكون الكلام منصروفاً إلى ما بعد نزول عيسى كقوله عليه السلام (ينزل فيكم عيسى بن مريم) فانه بمعنى أنه ينزل في الأمة الموجودين بعد النزول ، لا الموجودين في زمنه عليه السلام . والتخصيص بالقرائن والملابسات في الكتاب والسنة في غاية السكثرة ، فعلم أن الرواية والدراية تطابقتا على إرجاع الضميرين إلى عيسى عليه السلام . وأما قوله تعالى ( وإنه لعلم للساعة ) فقد اعترف بطل الخروج على التوارث بعود الضمير فيه إلى عيسى . وعدم احتمال عوده على غيره ، لكن ظن أنه يجد في السياق ما يمكنه من صرفه عن وجهته ولم يعلم أن كون الخطاب للمشركين وأهل الجاهلية يضره ولا ينفعه ، لأنهم لا يقرون بحدوث عيسى بدون أب ، ولا بإبرائه الأكمه والأبرص وإحيائه الموتى بأذن الله . وإنما هذا وذلك مما نص عليه القرآن الكريم وهم لا يؤمنون به ، فكيف يتصور إقامة الحجة عليهم بما لا يقرون به ؟ فتعين أن عود الضمير إلى عيسى باعتبار أن نزوله من أشراط الساعة فأصبح نصاً في النزول لا يعدل عنه . وقراءة ( لعلم للساعة ) بفتحيتين قراءة عمدة من الصحابة والتابعين كما في البحر وغيره ، لكن تغاضى عنها الشيخ مع



صحة سندها ؛ حيث لم تكن هذه القراءة على هواه ؛ لأنها تعين عود الضمير إلى عيسى باعتبار أن نزوله من أشراط الساعة مع أنه كان شديد التمسك بالقراءة المنسوبة إلى أبي بن كعب مع الضعف في سندها كما سبق ؛ لأنه كان يعدها من صالحه وهـكذا يكون الهوى . وقد جاء في صحيح ابن حبان بسند صحيح بطريق مصدع عن ابن عباس عن النبي ﷺ في قوله ( وإنه لعلم للساعة ) قال نزول عيسى بن مريم من قبل يوم القيامة . فهل يمكن لمن يخضع لمعايير العلم أن يتعنت بعد هذا كله في رد ما عليه الجماعة وقد فهم أهل التفسير أمثال الزمخشري من إشارات آيات سوى ما تقدم رفع عيسى ونزوله فهما يدل على يقظة بالغة . وفي إيضاح مداركهم طول نستغنى عن الخوض فيها بصرائح الآيات المتقدمة . فظهر مما سبق كل الظهور بطلان قول الشيخ « ليس في القرآن الكريم ما يفيد بظاهرة غلبة الظن بنزول عيسى أو رفعه فضلاً عما يفيد القطع الذي يكون عقيدة ويكفر منكره كما يزعمون » . واتضح أيضاً أن نصوص القرآن الحكيم وحدها تحتم عليه القول برفع عيسى حياً ونزوله في آخر الزمان حيث لا اعتداد باحتمالات خيالية لم تنشأ من دليل كيف والأحاديث قد تواترت في ذلك واستمرت الأمة خلفاً عن سلف على الأخذ بها وتدوين موجهها في كتب الاعتقاد من أقدم العصور إلى اليوم فماذا بعد الحق إلا الضلال ما



## السنة وثبوت العقيدة

وفي العدد ( ٥١٨ ) مقال بهذا العنوان يقول كاتبه في مفتحه : إنه بين فيما سبق أنه « ليس في القرآن الكريم ما يفيد بظاهرة غلبة الظن برفع عيسى ونزوله فضلاً عما يفيد اليقين » .

وقد علم القارئ الكريم بما قررناه في الفصل السابق بطلان هذا الزعم من كل ناحية ، وأثبتنا أن في القرآن الحكيم نصواً قاطعة تدل على الرفع والنزول ، وعلى هذا الفهم درج أئمة الأمة ، وعلماءها ولاسيما المفسرين على تعاقب الدهور ، وإنما روى موته ثم رفعه عن وهب بن منبه ومحمد بن إسحاق وهما إنما حكيا ذلك من أهل الكتاب وذلك من ضرورة قولهم بقتله وصلبه ، وقد كذب القرآن ذلك فلم يبق إلا قول أهل الحق إنه رفع حياً وسينزل قبل يوم القيامة ، ومن حمل التوفى على الموت مثل قتادة والفراء جعل قوله تعالى ( إني متوفيك ورافعك إلى ) من باب تقديم ما هو مؤخر في الوقوع لنكتة كقوله تعالى « واسجدى واركعى »

وأما ابن حزم فقد قال بموته ثم رفعه ثم نزوله اغتراراً منه بما في « العتبية » المشروح حالها في العدد ( ٣٤ - ١٣٦١ هـ ) من الإسلام ، وما فيها من عزو موته إلى مالك رواية ساقطة عند أهل النقد ، وحمل التوفى على الموت إخراج للكلمة عن وضعها كما يعلم من كلام ابن قتيبة وابن جرير والزغشري وغيرهم . وبعد هذا الجمل لابد من الجمل على التقديم والتأخير كما فعل قتادة والفراء جمعاً بين الأدلة لأن الواو لا تفيد الترتيب ،



ونسبة إنكار رفعه حيا إلى المعتزلة مطلقاً تساهل وإنما هو قول الجبائي ، وهو كثير الشذوذ ، ومن جملة شذوذه أنه يرى عدم جواز الأخذ بخبر الآحاد عقلاً فإذا أخذ كاتب المقال برأيه هذا يخلص من أخبار الآحاد بمرة واحدة وما لفرد لا يصح أن ينسب إلى جماعته ، وها هو خطيب المعتزلة ولسانهم الناطق تراه في « الكشف » يقر بالرفع والنزول على طول الخط وكذا الإمامية عند دفاعهم عن خروج المهدي فلا يكون منكر الرفع والنزول إلا مفارقاً للجماعة ، جارياً مع الهوى منابذاً للكتاب والسنة ، ونبذ ما عليه الجماعة المستمد من الكتاب والسنة ، والميل إلى رأى مستمد من أهل الكتاب إبعاداً في الشذوذ ، وقد قال ابن أبي عملة : الرأى الشاذ إنما يحمله الرجل الشاذ ثم ذكر الكاتب الفرق بين خبر الآحاد والخبر المتواتر ، بإطالة مستغنى عنها ، ونقل كلمات بعض أهل العلم في ذلك بيتر وتزيد ، على أمل أن يجد فيها ما يغطي على شذوذه ، والواقع أن من قال إن خبر الآحاد يفيد العمل فقط يريد بالعمل ما يشمل عمل الجوارح وعمل القلب -- وهو الاعتقاد -- كما نص على ذلك البردوى نفسه حيث قال في آخر مبحث خبر الآحاد : فأما الآحاد في أحكام الآخرة فمن ذلك ما هو مشهور . ومن ذلك ما هو دونه لكنه يوجب ضرباً من العلم على ما قلنا وفيه ضرب من العمل أيضاً وهو عقد القلب عليه إذ العقد فضل على العلم والمعرفة وليس من ضروراته قال الله تعالى « وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلوا » وقال تعالى : « يعرفونه كما يعرفون أبناءهم » فصح الابتلاء بالعقد كما صح الابتلاء بالعمل



بالبدن » و بذلك يعلم وجه تدوين أخبار الآحاد في كتب الحديث في الغيبات  
وأمر الآخرة كما يعلم أنه لا يوجد نلازم كلى بين العلم والاعتقاد على ما سبق  
تفصيله فالآن قد ظهر من يفهم معنى « العقيدة » ومن لا يفهمه حقا . ومن  
ترتب أن يتحصروا يلقي ما يلقاه من تزعم قبل أن يتعلم ، ثم من قال إن  
خبر الآحاد لا يفيد العلم يريد خبر الآحاد من حيث هو بالنظر إلى رأى  
جماعة وإلا فخير الآحاد الذى تلقته الأمة بالقبول يقطع بصدقه كما نص  
على ذلك أبو المظفر السمعاني في « القواطع » وقد حكى السخاوى في « فتح  
الغيب » عن جماعة من المحققين إفادة خبر الآحاد العلم عند احتفافه بالقرائن  
بل قال جماعة إن ما اتفق عليه البخارى ومسلم يفيد فى غير مواضع النقد منه  
العلم لا حتفافه بالقرائن ومنهم الغزالي ، ثم العمل بخبر الآحاد ثابت بالدليل القطعى  
المفيد للعلم كما نص على ذلك أبو الحسن السرخسى والسمعاني في « القواطع »  
والغزالي في « المستصفى » وعبد العزيز البخارى في « شرح أصول فخر  
الإسلام » والاعتقاد عمل قلبى يؤخذ من خبر الآحاد كما سبق من فخر  
الإسلام فيكون إنكار أخذ الاعتقاد من خبر الآحاد إنكاراً للدليل القطعى  
المفيد للعلم الموجب للعمل بخبر الآحاد أعم من أن يكون عمل الجوارح ،  
وعمل القلب — وهو الاعتقاد — فماذا يكون موقف الكاتب إزاء هذا  
حتى على فرض إن خبر النزول خبر آحاد ؟ فيعلم أن حفاظ الأمة ما كانوا  
عابثين فى تدوينهم لأخبار الآخرة والأمور الغيبية فى كتبهم ولا كان الأئمة  
لاعبين فى تدوينهم السمعيات فى كتب العقائد رغم خيال هذا الكاتب ،  
ثم تأويل الغزالي لقول بعض المحدثين « إن خبر الآحاد يفيد العلم » بالعلم



بوجوب العمل به لا يمكن تأويل كلام ابن حزم به لأنه يناقض صريح كلامه في « الأحكام » ( ١ - ١٢٤ ) حيث قال بعد سرد مقدمات : « وإذا صح هذا فقد ثبت يقيناً أن خبر الواحد العدل عن مثله مباح إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع به موجب للعلم والعمل معاً » ومعه في هذا الرأي أناس ذكرهم هناك ، والعالم البعيد عن الهوى لا يقتصر في النقل على ما يحسبه نافعاً له بدون تمحيص بل يرى الحق هو النافع حينما كان ، وحديث نزول عيسى على فرض أنه خبر آحاد مما اتفق البخاري ومسلم عليه بدون تكبير من أحد من حيث الصناعة الحديثية ، وتلقاه الأمة بالقبول خلفاً عن سلف واستمر علماء الأمة على اعتقاد مدلوله على نوالى القرون فيتحمم الأخذ به . هذا إذا فرض أنه خبر آحاد فكيف وهو متواتر قطعاً على ما ذكرنا من نصوص أهل الشأن في ذلك فيكون إنكار ذلك بعد الإلمام بأطراف الحديث بالغ الخطورة نسأل الله السلامة ، والمتحقق في مسألة الرفع والنزول هو الخبر المتواتر . وقد نص البزدوى في آخر بحث المتواتر على أن منكر المتواتر ومخالفه يصير كافراً ، وذكر في صدد التمثيل للمتواتر « وذلك مثل القرآن والصلوات الخمس وأعداد الركعات ومقادير الزكوات وما أشبه ذلك » ونزول عيسى ليس بأقل ذكرأ في كتب الحديث من مقادير الزكوات ، ثم قال البزدوى « ومن الناس من أنكر العلم بطريق الخبر أصلاً وهذا رجل سفيه لم يعرف نفسه ولادينه ولادنياه ولا أمه ولا أباه » فيعلم من ذلك مبلغ إبعاد الكاتب في النجعة حيث يقول « وهكذا تجد نصوص العلماء من متكلمي وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد



لا يفيد اليقين فلا تثبت به العقيدة ، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضروري لا يصح أن ينازع أحد في شيء منه ويحملون قول من قال ( كابن حزم في حسمان الكتاب ) : « إن خبر الواحد يفيد العلم » على أن مراده العلم بمعنى الظن كما ورد ، أو العلم بوجوب العمل .

وأن اجتماع نصوص العلماء مع قول أمثال أبي حامد الأسفرايني وأبي إسحاق الأسفرايني والقاضي أبي الطيب وأبي إسحاق الشيرازي وشمس الأئمة السرخسي والقاضي عبد الوهاب ورواية ابن خوير منداد عن مالك وقول أبي يعلى وأبي الخطاب وابن الزاغوني وابن فورك وغيرهم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم وفي الخبر المختلف بالقرائن ، أو خبر الآحاد مطلقا كما سبق والواقع أن فريقا قال إن خبر الآحاد إنما يفيد العمل . وهو مذهب الجمهور ، لكن من جملة العمل اعتقاد القلب ، وفريقا قال إنه يفيد العلم والعمل من غير شرط كابن حزم وفريقا قال إنه يفيدهما جميعا عند احتفافه بالقرائن وليس قول فريق منهم في صالح كاتب المقال لو تدبر لأنهم متفقون على أنه يفيد العمل القلبي — وهو الاعتقاد — وإفادته العمل مقطوع بها ، والكاتب ينكر هذه الإفادة القطعية .

ثم إن المكلف إذا جزم بخبر آحاد يسمعه في أمر اعتقادي فقد تم إيمانه المنجي في الآخرة لأن المطلوب منه هو الاعتقاد الجازم كائناً ما كان طريق حصول ذلك له ، ولا يستوجب ذلك أن لا يكون في ذلك الأمر أدلة سواء ، ولا هو بمازم أن يكون هو القائم بالحجة في عصره ، وإن كان



لكل مسألة اعتقادية حجاج قطعية ، وقد قال عبد العزيز البخارى في شرح أصول البردوى : «ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن الأخبار التى حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة وهو مذهب أحمد بن حنبل اهـ » . وقول الإمام الشافعى رضى الله عنه : « أنرانى خرجت من الكنيسة أو ترى على زناراً ؟ !! » لمن سألته أناخذ بهذا الحديث ؟ - فى حديث من أخبار الآحاد - يدل على مبلغ تشدده فيمن يعرض عن الحديث ، كما صح ذلك عنه بأسانيد في كثير من الكتب .

وأما تأويل الغزالي لقول من قال من بعض المشاركة : « إن خبر الواحد يفيد العلم » فلا يمتشى فى توجيه كلام ابن حزم لأنه يخالف نصريح قوله كما سبق ، وهذا كله على تقدير أن حديث نزول عيسى خبر آحاد كما يزعم الكتائب ، وإلا فتواتر هذا الحديث أمر مفروغ منه بنصوص أهل الشأن والخلف بالقرائن قسم الخبر الواحد عند الغزالي

وأدهى من ذلك كله قول الشيخ المتهجم : « ومن هنا يتبين أن ماقلناه فى الفتوى من ( أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها فى شأن الغيبات ) قول مجمع عليه وثابت بحكم الضرورة العقلية التى لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء .

هكذا سلب العقل عن جماعة علماء الأمة الذين ليس بينهم من يرى رأيه ، وقوله هذا فى فتياه باطل بشقيه كما أن تعليقه عليه هنا باطل بطلانا



( مركزاً ) لأن خبر الآحاد يفيد عقيدة اتفاقا كما ذكرنا نصوص أهل العلم في ذلك آنفاً - وهم عقلاء ومن يرميهم بفقد العقل أياكون هو العاقل ؟ - ولا ينافي ذلك ثبوتها بأدلة سواء ، ولولا الاعتماد والاستناد على أخبار الآحاد في باب المغيبات لكان حفاظ الأمة لاعبين في تدوين ما يتعلق بها في كتبهم ولكان علماء التوحيد هازلين حينما يقولون في كتبهم في الأمور الغيبية : صح الحديث في ذلك عن المعصوم ولا استحالة في حمله على ظاهره . لأنه من المقرر عند أهل الحق أن النصوص تحمل على ظواهرها ما لم يتمنع حملها على ظواهرها ، فإذا امتنع ظاهر النص أول إذ ذاك فقط فيذكرون الأخذ بالظاهر ما لم يتمنع الأخذ به امتناعاً عقلياً أو شرعياً

ثم الغريب كل الغرابة أن يدعى عن ذلك الحكم الباطل بشقيه « أنه مجمع عليه » مع كونه لا يعبر سمعاً إلى حجبية الإجماع كما يعلم من كلامه في العدد ( ٥١٩ ) في الرسالة . وهذا مما تضحك منه التشكلى لظهور بطلان الأصل بشقيه فضلاً عن ثبوت الإجماع عليه بل لا يصح نقل أحد الشقين عن أحد يعنى ما يقوله بل القول « بأن ذلك ثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء » لا يصدر ممن يزن كلامه .

ثم الغريب ممن لا يرى الحجة في أحاديث الصحيحين والسنن والمسانيد والجوامع والمصنفات كيف يحتج بأقوال أناس من المتأخرين و بينهم من لم ينشف خبر ما كتبه بعد ؟ !! فابن الصلاح إن كان حجة عنده فيما يقوله في المتواتر يكون حجة أيضاً فيما يقوله في الصحيحين وهو يقول في مقدمته



بالتقطع بصحة أحاديثها ، وحديث نزول عيسى مما اتفقا على روايته ، فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون .

والواقع أن قول ابن الصلاح إنما هو في التواتر اللفظي فلا يمس كلامه كلامنا من قرب ولا بعد ، ثم ظنه ندرة التواتر اللفظي خلاف الواقع كما توسع في بيان ذلك الحفاظ بعده أمثال الزين العراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم فأبانوا الدليل وأوضحوا السبيل ، ونقل نصوصهم هنا يخرجنا إلى التوسع فيما يعلمه صغار طلبة العلم ، ولا يستطيع أحد أن ينكر كثرة التواتر المعنوي باشتراك الأحاديث في معنى خاص ، والتواتر في حديث نزول عيسى عليه السلام ، تواتر معنوي حيث تشارك أحاديث كثيرة جداً ، بينها الصحاح والحسان بكثرة في التصريح بنزول عيسى مع احتمال كل حديث منها علي معاني أخرى ، وهذا مالا يستطيع إنكاره أحد ممن شم رائحة علم الحديث وليس الاختلاف في شروط التواتر أو الإجماع مما يوهن أمر أحدهما ، لأن الاختلاف في شيء لا يوجب عدم الجزم بشيء فيه والاختلاف بعقل وبدون عقل شأن البشر ، وقد اختلف الناس في الله وفي رسوله وفي كل شيء ولم يمنع ذلك من الجزم بالحقائق بعد تمحيص الأقوال ، فالاستناد في توهين أمر الإجماع أو التواتر ، على الاختلاف في شرط قبول كل منهما ، لا يكون إلا من ضيق العطن وجود القرينة ، وقد استقر عند أهل العلم بأدلة ناهضة ملعوسة أن التواتر ليس في حاجة إلى عدد خاص من خمسة فما فوقها بل إلى مجرد ورود الخبر عن أناس تحيل



العادة تواطؤهم على الكذب في جميع الطبقات ، وهذا النوع من الخبر في غاية الكثرة لكثرة طرقه في دواوين الحديث .

ومائنص أهل الشأن على تواتره يكون كثير الطرق في كتب الصحاح والسنن والجوامع والمسانيد والمصنفات والأجزاء والتواريخ ويكون كيان أسانيدهم من صحاح وحسان وضعاف من جهة قلة الضبط منجبر ضعفا بأدلة تدل على ضبط من رمى بقلة الضبط بموافقة الثقات الأثبات له في الرواية فتكون الضعاف مغمورة بين تلك الأخبار الكثيرة التي معظمها صحاح وحسان ، وأما كثرة الطرق من أسانيد تالفة فقط فلا تغيد الحسن ولا الصحة فضلا عن التواتر ، وأما مانصوا على أنه متواتر فيبدأ تخريجهم من الصحيحين وباقي السنن إلى سائر الصحاح والمسانيد والمصنفات فمن لا يطمئن قلبه إلى مثله في الدين لا يطمئن إلى شيء ولو تليت عليه الكتب المنزلة كلها .

وايست كثرة وجود المتواتر تواتراً معنوياً موضع نزاع القوم ولا هذا مقابل قول ابن الصلاح . بل مجرد وجود الحديث في الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً بطرق كثيرة تحيل العادة تواطؤ رجالها على الكذب ، يؤذن بتواتر الخبر قطعاً عند كل حاذ بعقله تواتراً لفظياً إذا اتفقت ألفاظهم وتواتراً معنوياً إذا اختلفت ألفاظهم مع اتفاقها في معنى يكون قدراً مشتركاً بين الجميع ، وهذا القسم هو الكثير جد الكثرة كما يظهر من كتب أهل الشأن ، ومعنى اجتماع تلك الكتب على تخريج الحديث - في لفظ بعضهم - اجتماع عدد منها يحتوي تلك الطرق الكثيرة



التي هي مدار الحكم بالتواتر اظهر بطلان حمل الكلام على الاستغراق الحقيقي لأن جمع كتب الحديث كلها غير ميسور لأحد في دور من الأدوار فكفى جمع عدد من الكتب المشهورة المتداولة ، يحتوى تلك الطرق لظهور أن التعليق بالحال ليس من عادة العلماء ، وكم من حديث لا يوجد في الموطأ أو المنتقى لابن الجارود مثلاً ويكون موجوداً في باقي الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع بسبب أن الموطأ والمنتقى يقتصران على أحاديث الأحكام مع كون باقي الكتب أشمل في الرواية ، والحديث المذكور لا يكون من باب الأحكام مثلاً - وتخطئة ابن الصلاح في دعوى ندرة التواتر مشروحة في المكت وشرح الألفية للعراقي والتدريب للسيوطي وغيرها من الكتب المعروفة بحجج ملموسة - وعد الكتاب هذا القول أوسع المذاهب في التواتر غلط بل هو الذي حققته الدلائل الناهضة ، ومذهب لا يشترط في عدد الرواة أكثر من خمسة يكون هو أوسع المذاهب في التواتر ، والظاهر أنه غاب عن كاتب المقال اختلاف الأقوال في الأعداد التي يجب تحققها في التواتر ، فيكون ما عليه الجماعة هو أعدل الأقوال فلا تقوم حجة لسواه ، فمحاولة الكتاب التمسك باجتماع الكتب على تخرج الحديث وعده لذلك أوسع المذاهب للتخلص من التواتر مما يذهب هكذا أدراج الرياح عند من تدبر ما ذكرناه . ثم دعواه الاسراف في الحكم بالتواتر قديماً وحديثاً ، إبعاد في النجعة ، وليس مثل هذه الدعوى المجردة مما يسمع من مثله بعد أن ساق أهل الشأن الطرق التي بها يحكمون



على الحديث بالتواتر من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمصنفات وغيرها ، والمزاعم الجردة عن الدليل لا يهزم بها حق ولا ينصر بها باطل بل ترتد إلى زاعمها هزيمًا كما صدر ويقال لقائلها : « ما هكذا تورّد الإبل يا بطل ! » .

وإن دلت هذه الظاهرة منه على شيء ، إنما دلت على أنه يريد التشكيك في السنة ودلائلها كما فعل مثل ذلك في دلالة الكتاب الكريم فنوصيه أن يقلع عن هذا ويحذر من الحاطرة بنفسه فيما لا قبل له به لأن الحق ظاهر لا يسترته التمويه عن الأبصار والباطل مفضوح كائنًا من كان نصره ، وأول فخر لمن يقوم بالتدليل على تواتر خبر أن يسرد أسماء الصحابة الذين قاموا بروايته ثم التابعين ثم وثم طبقة فطبة ، والإستياء من مثل هذا الجيش العرمرم شأن من يكون في صف الباطل وانهمزم .

ولا أدري ما هو الداعي له إلى ذكر التعصب المذهبي في خلع لقب التواتر على خبر الآحاد في نظره ، ونزول عيسى ليس اعتقاد أهل مذهب فقط بل المسألة إجماعية لا يوجد مذهب ينفىها فدونك « الفقه الأكبر » رواية حماد و « الفقه الأبسط » رواية أبي مطيع ، و « الوصية » رواية أبي يوسف و « عقيدة الطحاوي » يظهر منها أن اعتقاد نزول عيسى مذهب أبي حنيفة وأصحابه وأتباعهم - وهم شطر الأمة الحمديدية - وكذا مالك وأصحابه وأتباعه ، والشافعي وأصحابه وأتباعه وليس أحد منهم ينكر نزول عيسى ، ولأحمد بن حنبل كتابات بعث بها إلى أصحابه في بيان معتقد أهل



السنة وفي جميعها هذه المسألة ، وتلك الرسائل مروية بأسانيدھا عند أهل العلم مدونة في مناقب أحمد لابن الجوزي وفي طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى وغيرهما وكذا الظاهرية ، وتصريح ابن حزم بنزوله عليه السلام موجود في ( ٣ - ٢٤٩ ) من « الفصل » وفي ( ١ - ٩ ) وفي ( ٧ - ٣٩١ ) من « المحلى » بل المعتزلة كذلك كما يظهر من كلام الزمخشري وكذلك الأمامية كما يظهر من كلامهم في الدفاع عن خروج المنتظر فأين يكون التعصب المذهبي في مثل هذه المسألة المخرج دليلها في الصحاح كلها والسنن كلها والمسانيد كلها ودان بها جميع الفرق ؟

نعم هنا قوة تمسك للأمة بحكم قطعى لا ينفون عنه - ولا إلى شبه اليهود والنصارى في المسألة . ولا حجة في كلام بعض المصريين الذين تعودوا التساهل في كل شيء لأنهم صحفيون قبل كل شيء ، لا خبر عندهم بأدلة المسألة ولا ورع يحجزهم عن الإفتاء فيما غاب عنهم دليله .

أفدنى بربك ما هو الداعى هنا إلى ذكر الوضاعين ، أو الأخبار الجارية على الأسن ؟ وقد أتمت في القبيلين كتب خالدة يستفيد منها كل من يرغب في علوم السنة ، وليس خبر النزول من هذا الوادى ولا من ذاك الوادى كما سبق .

وطرق بحث المعجزات الحسية هنا تطوع من السكاتب في صف نقاشها بدون أى مناسبة له هنا غير توسيع دائرة البحث لبقى وهو يتكلم نفع كلامه أم لم ينفع فيانفاة المعجزات الحسية اعملوا ( معروفا ) لا تضنوا



على فخر الرسل - صلوات الله وسلامه عليه وعليهم - بمعجزات أثبتتها القرآن  
لسائر الأنبياء ، وقد أجاد ابن كثير في تاريخه مرد المعجزات الثابتة لفخر  
المرسلين مما ثبت مثله للأنبياء قبله وتبين أنه ما أوتي نبي قبله معجزة إلا  
وأعطى مثاها لمصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، وقد نص أهل العلم على  
ماتواثر منها مباشرة وماتواثر القدر المشترك فيه فقط .

وإن كان كاتب المقال تسرب إلى فكره شيء من تشكيكات  
البرنس قيتانو الايطالي في تاريخه الكبير عن الاسلام فدواء ذلك كتاب  
الشيخ شبل النعماني وزميله الشيخ سليمان الندوي في السير ، وهما أجادا  
وأفادا .

والمعجزات الحسية يجدها الباحث في كتب الصحاح والسنن والسير  
مع تبين مراتبها ، كما يجدها في « الشفا » وشروحه ، و « المواهب  
وشرحها إن كان يقتصد في البحث .

وأما تواتر أحاديث المهدي والدجال والمسيح فليس بموضع ريبة عند  
أهل العلم بالحديث ، وتشكك بعض المتكلمين في تواتر بعضها مع اعترافهم  
بوجوب اعتقاد أن أشراط الساعة كلها حق فمن قلة خبرتهم بالحديث وهم  
معذورون في ذلك ما لم يعاندوا بعد إقامة الحجة عليهم في المسائل ، وكتاب  
« التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح » للشوكاني مطبوع  
في الهند ، وقد نقل منه صديق خان جملة صالحة في كتابه « الأذاعة لما كان  
وما يكون من أشراط الساعة » وهو أيضا مطبوع في الهند ، وهما من أقر



لهم كاتب المقال بالامامة والقُدوة بل هما من أئمة هذا الشاذ .  
وليس إلى مثل السكاتب المتهجم التحدث عن مراتب الحديث وله  
رجال وللتشفيب رجال . ورمى من أجاد جمع الأحاديث الواردة في نزول  
عيسى عليه السلام ، ونفع الأمة بعلمه بالتبوية والركض وراء الارتزاق مما  
لا يصدر من حر سلم قلبه من الدغل . ومما يقضى منه العجب أن يرى ممن  
خرق الاجماع وفارق الجماعة في المسألة من ناصر معتقد جماعة المسلمين  
بالمكابرة والعناد والاصرار على التضليل !! ، ولا شك أن من عنده شيء  
من الوازع الديني أو الزاجر الخلقي يربأ بنفسه أن يقف في مثل هذا الموقف .

\*\*\*

ثم لما رأى السكاتب انهزامه من كل جانب ، وتضييق الأدلة الخائفة  
لخفاقه أراد أن يسلك في المسألة ماسلكه في تأويل الشيطان فيما سبق  
فقال : « إن حديث النزول ليس بمحكم لا يحتمل التأويل حتى يكون قطعي  
الدلالة » . والمحكم لا يمتاز عن أخواته من أقسام الوضوح إلا بعدم إحتماله  
للتسخ ، وأما الخبر فلا يحتمل التسخ فيكون الظاهر والنص في هذا الموضوع  
في حكم المحكم ، وأما احتمال التأويل فاحتمال خيالي لم ينشأ من دليل فلا  
يحل بكون الدليل قطعي الدلالة كما سبق بيانه مرات ، قال الغزالي في  
« المستصفى » ( ١ - ٣٥٧ ) « أما الاحتمال الذي لا يعضده دليل فلا يخرج  
اللفظ عن كونه نصا » ومثله في « التلويح » و « مرآة الأصول » وغيرها ثم  
قال السكاتب : « فقد تناواتها أفهام العلماء قديما وحديثا ولم يجدوا مانعا من



تأويلها « اسكن لا يوجد بين علماء أهل الحق من يؤول النصوص ما لم تستحل معانيها الظاهرة ولذا تجد في كتب أهل الحق النص على أن « النصوص تحمل على ظواهرها، والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد وكفر، ورد النصوص كفر » ثم نقل الكاتب عن شرح المقاصد نقلاً مبتوراً ما يظن به أنه يكون حجة له في تأويل ما ورد في أشراط الساعة ولا سيما نزول عيسى عليه السلام مع إغفال ما يحقق المسألة من كلام السعد في مواضع من شرح المقاصد فأنقل كلام السعد هنا مع إثبات ما عمله الكاتب ليظهر ما إذا كان قول السعد في صالحه أم لا ، قال السعد في شرح المقاصد (٢-٢٢٦) « وبالجملة فالاحاديث في هذا الباب كثيرة رواها العدول الثقات وصححها المحدثون الأثبات ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة لأن المعاني المذكورة أمور ممكنة عقلاً، وزعمت الفلاسفة أن طلوع الشمس من مغربها مما يجب تأويله بانعكاس الأمور وجريانها على غير ما ينبغي ، وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعالم والهداية سيما الفقه الحجازي والنار الحاشرة للناس بفتنة الأتراك وخروج الدجال بظهور الشر والفساد ونزول عيسى عليه السلام باندفاع ذلك وبدو الخير والصلاح ... » فصدر كلامه على القاعدة المتبعة عند أهل الحق من حمل النصوص على ظواهرها مادامت معانيها أموراً ممكنة ، ومؤول طلوع الشمس كما سبق لا يكون من أهل الشريعة وكذلك مؤول الأشراط على ما سبق لأن تلك التأويلات بعيدة كل البعد عن لغة التخاطب فتكون من قبيل التأويلات للباطنية



وقد عرفت حكمها ، وليس شيء منها على قواعد التأويل المعروفة عند أهل العلم - راجع « قانون التأويل » للفرالي فكأن الكاتب لم يدرس شيئاً من كتب التوحيد عند أهله ليفهم مغزى كلام المتكلمين في السمعيات : هذه أمور ممكنة في العقل . يعنون أنه دل السمع على ثبوتها فوجب حملها عليها ومنهم من يعبر عن ذلك بقوله : لا يمتنع حملها على ظواهرها يعني عقلاً فتعين حملها عليها شرعاً لا بمعنى أنه لا مانع من حملها على ظواهرها شرعاً وليس المقام يتسع لشرح الوجوب والامتناع والامكان ووجه كون سلب الضرورة عن جانب العدم أعم من الوجوب في جانب الوجود وهذا من مبادئ المعارف لمن يشتغل بعلم أصول الدين ففهم الكاتب هنا يجلب إلى نفسه ضحك الضاحكين من صغار المتعلمين .

ومما يحقق عند القارئ مبلغ بعد الكاتب عن علم الكلام قوله تفريعا على كلام السعد المذكور « ومن ذلك نرى أن السعد لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعي الدلالة الذي يمتنع تأويله ، وإنما يقرر بصريح العبارة أنه لا مانع من حملها على ظواهرها . فيعطى بذلك حق التأويل لمن انقح في قلبه سبب للتأويل » وعادة المتكلمين أن يفرعوا وجوب الاعتقاد بمعنى الدليل الشرعي على عدم استحالة معناه المؤدية إلى التأويل ، وكم ترى السعد نفسه يقول في السمعيات : « إنها أمور ممكنة نطق بها الكتاب والسنة وانعقد عليها إجماع الأمة فيكون القول بها حقا والتصديق بها واجبا » ومثله يتكرر في « شرح النفسية » وفي « التجريد »



لنصير الطوسي و «المواقف» للقاضي عضد ، والذين ذكرهم السعد هنا بعد قوله « عند أهل الشريعة » ليسوا من أهل الشريعة في نظره كما هو ظاهر والسعد هو الذي يقول في آخر شرح المقاصد : «ذهب العظماء من العلماء إلى أن أربعة من الأنبياء في زمرة الأحياء الأخضر وإلياس في الأرض وعيسى وإدريس في السماء عليهم الصلاة والسلام » كما يقول في ( ٢ - ١٩٨ ) : « وأما استحلال المعصية بمعنى اعتقاد حلها فكفر صغيرة كانت أو كبيرة وكذا الاستهانة بها بمعنى عدها هينة ترتكب من غير مبالاة وتجري مجرى المباحات ، ولا خفاء في أن المراد ما ثبت بقطعي ، وحكم المبتدع - وهو من خالف في العقيدة طريقة السنة والجماعة - ينبغي أن يكون حكم الفاسق لأن الإخلال بالعقائد ليس بأدون من الإخلال بالأعمال » يعني فيما هو غير مكفر ثم قال : « وحكم المبتدع البغض والعداوة والإعراض عنه والإهانة واللعن والكرهية الصلاة خلفه » ثم قال : « وطريقة أهل السنة أن العالم حادث والصانع قديم متصف بصفات قديمة ... لاشبيه له ولا ضد ولا ند ولا نهاية له ولا صورة ولا حد ولا يحل في شيء ولا يقوم به حادث ولا يصح عليه الحركة والانتقال ... وإنه ليس في حيز ولا جهة ... وأن أشرط الساعة من خروج الدجال ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى وطلوع الشمس من مغربها وخروج دابة الأرض حق ... » إلى آخر معتقد أهل السنة والجماعة المبسوطة هناك وبعد أن علمت نصوص كلام السعد في شتى المواضع من كتابه المذكور تعلم علماً باتاً أن مراده بقوله



« ولا يمتنع حملها على ظواهرها » بعد تقريره لثبوت الأحاديث ، لا يكون إلا بمعنى إنها أمور ممكنة عقلاً دل السمع على ثبوتها فيجب التصديق بها ولم يكتف الكاتب بما سبق منه من التحريف الشائن حتى خير الناس في الإيمان بأحد طرفي النفي والإثبات وهذا هو الجهل بعينه في باب الاعتقاد - وإن كان له سابقة في تقرير لزملائه - وختم كلامه بأنه تبين جلياً ما تقدم « أنه ليس في الأحاديث التي أوردوها في شأن نزول عيسى آخر الزمان قطعية ما ، لا من ناحية ورودها ولا من ناحية دلالتها » .

هكذا يظن بنفسه أنه تمكن من إبطال كتب السنة من صحاح وسنن ومسانيد وغيرها بشطبة قلم كما تمكن في حساباته أيضاً من إلغاء كتب الكلام والتوحيد وما حوته في المسألة من أول عهد إلى اليوم ، وكتب السنة لا تزال بخير وكذا كتب التوحيد مادام للإسلام عرق ينبض ، وإنما الضائع من أضاع نفسه بمناهضة الأمة حتى أصبح مثلاً في الآخرين . ولعل فيما ذكرناه في هذا الفصل كفاية في نقض ما في المقال المذكور والله سبحانه هو ولي الهداية

## الاجماع وثبوت العقيدة

وبهذا العنوان كلمة أيضاً في العدد ( ٥١٩ ) تناول فيها الكاتب ثالث حجج الشرع عند أئمة الدين بالتشكيك بكل ما استطاع ، وبه يكون أتم رسالته في تهوين دلالة حجج الله من الكتاب والسنة والاجماع في نفوس المصغين إليه من العامة وشبه العامة ، ولست أدري ما هو الداعي له إلى هذا



الالف والدوران ، وتعميد القواعد في النبل من الأدلة المجمع عليها بين أهل الحق ، وكان يستطيع بدون ذلك أن يقول إن في وفاة عيسى عليه السلام ونفى نزوله في آخر الزمان النص الفلاني من الكتاب يدل على وفاته ونفى نزوله أو الدليل الفلاني من السنة أخرجه فلان وفلان يخالف ما اعتقده الجماعة في ذلك أو الرواية الفلانية عن فلان من أئمة الدين بالسند الفلاني تفيد وفاته ونفى نزوله لو كان شيء من ذلك موجوداً في دواوين العلم لكن لو أجاب الكاتب بخيله ورجله ما استطاع سبيلاً إلى رواية في وفاته ونفى نزوله عن أحد لم ينخدع بروايات أهل الكتاب فضلاً عن أن يجد شبه دليل في الكتاب أو السنة إزاء نصوص كتاب الله وسنة رسوله المتواترة وإجماع علماء المسلمين الدالة على معتقد الجماعة في ذلك وكم قلنا إن رواية ابن أبي طلحة عن ابن عباس غير ثابتة للاقطاع وللإكلام في رجال سندها بل صح واستفاض خلاف ذلك عنه فيجب حمل تلك الرواية على التقديم والتأخير لثلاث تخالف ما صح واستفاض عنه إذا جعلنا لها شيئاً من القيمة كما هو رأي قتادة والفراء .

وقول وهب بن منبه بموته لم يسنده إلى المعصوم وإنما نقله من أهل الكتاب ، ورواية محمد بن إسحاق تنص على أن القول بموته قول النصاري ، والجبائي منخدع برواية أهل الكتاب وابن حزم على غلطه بعدم الفرق بين التوفي والوفاة مصرح باعتقاده نزوله في آخر الزمان حيث قال في « المحلى »



في ( ١ - ٩ ) : « إن عيسى بن مريم سينزل » وساق بسنده حديث النزول هناك ، وهكذا يقول أيضاً في ( ٧ - ٣٩١ ) فيهن أمر خلافه ، وإن كان واهن المدرك وإنما الخلاف الخطر هو نفى نزوله عليه السلام ، وقد سبق منا بيان وجوه دلالة الكتاب على الرفع والنزول ، مع نقل نصوص الحفاظ على تواتر حديث النزول ، والإجماع على الاعتقاد بنزوله ، ومن قال ذلك الحفاظ عبد الحق بن عطية الأندلسي وأبو حيان الحفاظ في تفسيريهما ، وفي « البحر المحيط » ( ٢ - ٤٧٣ ) : « قال ابن عطية وأجمعت الأمة على ما تضمنه الحديث المتواتر من أن عيسى في السماء حي وأنه ينزل في آخر الزمان » وفي « النهر الماد من البحر » ( ٢ - ٤٧٣ ) بالهامش : « وأجمعت الأمة على أن عيسى عليه السلام حي في السماء وسينزل إلى الأرض إلى آخر الحديث الذي صح عن رسول الله ﷺ في ذلك » وفي « البحر » أيضاً ( ٣ - ٣٩١ ) : « بل رفعه الله إليه . هذا إبطال لما ادعوه من قتله وصلبه وهو حي في السماء الثانية على ما صح عن الرسول ﷺ في حديث المعراج وهو هنالك مقيم حتى ينزله الله إلى الأرض » ومن خلقه الله من غير أب إذا عاش في السماء عيشة الملائكة بدون حاجة إلى الأغذية بإذن الله سبحانه إلى اليوم الموعود ما استبعد ذلك مؤمن لا يكون في قلبه دغل ، وقد ذكر الذهبي في « تجريد أسماء الصحابة » عيسى عليه السلام في عداد الصحابة حيث رآه نيلة المعراج وهو حي وهكذا فعل ابن حجر أيضاً في ( الإصابة ) ولا يخذل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها



في أن الإِسْرَاء كان مناماً فإنه إنما رواه محمد بن إسحاق عن بعض آل أبي بكر رضى الله عنه بدون سند ، وبالرواية عن مجهول بدون سند لا يثبت شيء عن عائشة ولا غيرها ومن لفظ بأن الإِسْرَاء كان نوماً لهذا الخبر بنى على غير أساس ، وإطباق كتب العقائد من الصدر الأول إلى اليوم على الرفع والنزول مما لا يدع مجالاً للتشكيك في الإجماع على ذلك ، إلا عند من لا يبالي بالاجماع ولا بالجمعين ، وليس الاجماع بالموضع الذى يراه فيه كاتب المقال بل يقول فيه ابن حزم فى مراتب الاجماع : « إن الاجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية ، يرجع إليه ويفزع نحوه ويكفر من خالفه » مع كونه من أشد الناس كلاماً فيه ، والخلاف فى شيء ليس مما يزيل حقيقة ذلك الشيء من الوجود بل أهل البصيرة النافذة يمحصونه بين ضوضاء الأخذ والرد فيظهر الحق واضحاً جلياً بعد التمهيط لمن له قاب أو ألقى السمع وهو شهيد ، ولعل الحق فى ذلك لا يعدو ما قلته فى « الشفاق على أحكام الطلاق » فى صدد الرد على من يقول من أبناء اليوم : إن الاجماع الذى يدعيه الأصوليون ماهو الأخيال ... ولا استقر رأي العلماء على قول مقبول فى معنى الاجماع - فى نفسه - وكيف يحتج به ومتى ؟ . ولا بأس أن أسوق هنا بعض ذلك دفعا لما عسى أن يعلق ببعض الخواطر من تشكيك ذلك المشكك ، ومما قلت هناك : « هذا كلام لا يصدر ممن يعقل مايقول وإن دل هذا الكلام على شيء فانما دل على أن قائله مآدرس شيئاً من أصول الفقه ولو نحوه « مرآة الأصول » أو « التحرير » على واحد من المبرزين



في العلم فضلا عن كتاب البرزوى وشروحه ولا اطلع على بحر البدر  
الزركشى ولا شامل الاتقانى فضلا عن تقويم الديوسى وميزان السمرقندى  
وفصول أبى بكر الرازى ، ولم يطلع أيضا على فصول الباجى ومحصل أبى  
بكر بن العربى .. ولا برهان ابن الجوينى ولا قواطع السمعاني ... ولا على  
تمهيد أبى الخطاب وروضة الموفق ومختصرها للطوفى ولا عمد القاضى  
عبد الجبار ومعمد أبى الحسين البصرى ولا محصول الرازى بل تنقيحه  
للقرافى بل اكننى فى هذا العلم الخطير بتقليب صفحات كتيب للشوكانى  
أو القنوجى شيخى التخططات فى المسائل فى الدور الأخير ... أو لم يعلم هذا  
المتقول أن حجية الإجماع مما اتفق عليه فقهاء الأمة جميعا ، وعدوه ثالث  
الأدلة حتى أن الظاهرية على بعدمهم عن الفقه يعترفون بحجية إجماع  
الصحابه ولهذا لم يتمكن ابن حزم من إنكار وقوع الطلاق  
الثلاث مجموعه بل تابع الجمهور فى ذلك بل قد أطلق كثير  
من العلماء القول بأن مخالف الإجماع كافى حتى شرط للمفتى أن لا يفتى  
بقول يخالف أقوال جماعة العلماء المتقدمين ، ولهذا كان لأهل العلم عناية  
خاصة بمثل مصنف ابن أبى شيبه وإجماع ابن المنذر ونحوهما من السكتب  
التي تبين بها مواطن الاتفاق والاختلاف فى المسائل بين الصحابة والتابعين  
وتابعيهم رضى الله عنهم ، وقد دل الدليل على أن هذه الأمة محفوظة من  
الخطأ وأنهم عدول شهداء على الناس ، وأنهم خير أمة أخرجت للناس  
يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وإن من تابعهم تابع سبيل من أناب



ومن خالفهم سلك سبيل غير المؤمنين ، وناهض علماء الدين ، ولا أدري من أين أتت هذه الفوضى في التفكير ، ومن أين تسربت هذه السموم الفاتكة إلى أذهان بعض المتفهمين في هذا العصر ؟ . . . فإذا ذكر أهل العلم الإجماع فإنما يريدون به إجماع من بلغوا رتبة الاجتهاد من بين العلماء ، باعترافهم مع ورع يحجزهم عن محارم الله ليتمكن بقاؤهم بين الشهداء على الناس ، فمن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد باعتراف العلماء له بذلك فهو خارج من أن يعتد بكلامه في الإجماع ، ولو كان من الصالحين الورعين وكذلك من ثبت فسقه أو خروجه على معتقد أهل السنة لا يتصور أن يعتد بكلامه في الإجماع اسقوطه من مرتبة الشهداء على الناس على أن المبتدع كالخوارج وغيرهم لا يعتدون بروايات ثقات أهل السنة في جميع الطبقات فكيف يتصور أن يوجد فيهم من العلم بالآثار ما يؤهلهم لدرجة الاجتهاد ، ثم أقل ما يجب على المجتهد المستجمع لشروط الاجتهاد باعتراف العلماء أن يدلي بحجته ويصارح الجمهور بما يراه حقاً تعالماً وتدويناً إذا رأى أهل العلم على خطأ في مسألة من المسائل حسب ما يراه هو ، لا أن ينقبع في داره أو ينزوي في رأس جبل بعيد عن أمصار المسلمين ساكناً عن بيان الحق ، والساكت عن الحق شيطان أخرس ، ناكثاً عهد الله وميثاقه في تبين الحق ، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه فبمجرد ذلك يلتحق بالفاسقين الساقطين عن مرتبة قبول الشهادة فضلاً عن مرتبة الاجتهاد ، ومن الحال في جاری العادة بين هذه الأمة نظراً إلى نشاط علماء المسلمين في جميع الطبقات لتدوين



أحوال من له شأن في العلم ، وتسابقهم في كتابة العلوم وتسجيلها وإفشاء ما يلزم الجمهور علمه في أمر دينهم ودنياهم امثالاً منهم لأمر تبليغ المشاهد للفائب ، ووفاء بميثاق تبين الحق ، أن لا تكون جماعة العلماء في كل عصر يعلمون من هم مجتهدو ذلك العصر الحائزون لتلك المرتبة العالية القائمون بواجبهم . فإذا ذاع رأى رأى آه جبهة الفقهاء في أى قرن من القرون من غير أن يعلم أهل الشأن مخالفة أحد من الفقهاء لهذا الرأى ، فالعاقل لا يشك في أن هذا الرأى مجمع عليه ، وهو الذى يعول عليه المحققون من أئمة الأصول ، وهذا مما لا يمكن أن تجرى حوله الثثرة بأن في الإجماع كلاماً من جهة حجتيه وإمكانه ووقوعه وإمكان العلم به وإمكان نقله كما لا يخفى . وليس معنى الإجماع أن يدون في كل مسألة مجلدات تحتوى على أسماء مائة ألف صحابي مات عنهم النبي صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم بالرواية عن كل واحد منهم فيها ، بل تكفى في الإجماع على حكم صحة الرواية فيه عن جمع من المجتهدين من الصحابة - وهم نحو عشرين صحابياً فقط في التحقيق - بدون أن تصح مخالفة أحد منهم لذلك الحكم بل قد لا تضر مخالفة واحد أو اثنين منهم في مواضع فصلها أئمة هذا الشأن في مجله ، وهكذا الأمر في عهد التابعين وتابعيهم . ومن أحسن من أوضح هذا البحث بحيث لا يدع وجه شك لمتشكك ، ذلك الإمام الكبير أبو بكر الرازي الجصاص في كتابه « الفصول في الأصول » وقد خص فيه لبحث الإجماع وحده نحو عشرين ورقة من القطع الكبير ، وهو كتاب لا يستغنى عنه



من يرغب في العلم للعلم ، وكذا العلامة الإتياني في « الشامل » شرح  
أصول البزدوي ، وهو في عشرة مجلدات يذكر فيه نصوص الأقدمين  
بحروفها ثم يناقشهم فيما تجب المناقشة فيه مناقشة من له غوص . ومن  
الإجماع ما يشترك فيه العامة مع الخاصة لعموم بلوهم كاجماعهم على أن الفجر  
ركعتان والظهر أربع ركعات والمغرب ثلاث ركعات ، ومنه ما ينفرد به  
الخاصة وهم المجتهدون كاجماعهم على الحق الواجب في الزرع والثمار وتحريم  
الجمع بين العمة وبنت الأخ فلا تنزل مرتبة هذا الإجماع عن ذلك لأن  
المجتهدين لا يزدادون حجة إلى حججهم بانضمام العوام إليهم فمن ادعى  
أن من الاجماع ما هو قطعي يستغنى عنه بالكتاب المتواتر والسنة المتواترة  
وما دونه يتسكع في الظن ، فقد حاول رد حجية الاجماع واتبع غير سبيل  
المؤمنين ، وشرح ذلك في الكتب المبسوطة ، ولا يتحمل هذا الموضع للافاضة  
فيه ، وماذا على الإجماع من كون بعض أنواعه ظنيا ؟ وجحد ما هو يقيني  
منه كفر ، وإنكار ما جرى مجرى الخبر المشهور منه ضلال وابتداع ،  
وجاحد ما دون ذلك كجاحد بعض ما صح من أخبار الآحاد على حد سواء .  
أما قول محمد بن إبراهيم الوزير اليماني في الإجماع فبعيد عما يفقهه الفقهاء ،  
وهو ابن المفسر في كتبه بالنسبة إلى أمثال القبلي ومحمد بن إسماعيل الأمير  
والشوكاني من أذاليه الهدامين ، لكن مع هذا اللين تحمل كتبه سما ناقعاً  
وهو أول من شوش فقه العترة النبوية ببلاد اليمن ، وكلامه في الإجماع  
يرمى إلى إسقاط الإجماع من الحجية وإن لم يصرح تصريح الشوكاني في



« جزء الطلاق الثلاث » انتهى ما نقلته من « الإشفاق ». وقول الشوكاني في جزئه المذكور « إن الحق عدم حجية الإجماع بل عدم وقوعه بل عدم إمكانه بل عدم إمكان العلم به وعدم إمكان نقله » متابعة للنظام على طول الخط مما لا يستكثر من مثله في التجرؤ على الأحكام ، وهو الذي لا يعترف بعدد محدود في نكاح النساء على خلاف الكتاب والسنة كما في « وبل الغمام » له وتجد تفصيل الرد عليه في « تذكرة الراشد » وإن كان هذا على خلاف ما في « نيل الأوطار » وله مراحل في الدعوة إلى بدعته ، وقد علقنا على مواضع من « مراتب الإجماع » لابن حزم برمز (م) في الغالب ما يعيد الحق إلى نصابه في مواضع انحرفه عن الجادة ، وهكذا فعلنا فيما علقناه على « النبذ » لابن حزم بتوفيق الله سبحانه . وليس بين الأئمة المتبوعين كبير خلاف في الإجماع ، وما كل من تحدث فيه تحدث بما يقام لكلامه وزن ، والحق واضح لمن درس الإجماع من جميع نواحيه ، لكن ضعف المناعة الفقهية في متفهمة الأدوار الأخيرة جعلهم ضحايا للآراء الشاذة التي تنشر هنا بسعي من أصحاب غايات وذلك ناشئ من الفوضى وقلة التبصر في مناهج تفقيهم وإن كان القائمون بالأمر يصيب عليهم الاعتراف بذلك لكن الأمر واقع ماله من دافع . ثم إن أضيق المذاهب في الإجماع هو مذهب الظاهرية المقتصرين على الصحابة في الإجماع ، ونزول عيسى عليه السلام مما نص عليه ثلاثون من الصحابة رضى الله عنهم وآثارهم الموقوفة عليهم مدونة في « التصريح » للسكسميري كما سبق ، ولم يصح عن صحابي واحد القول بما يخالف ذلك . وما أخرجه



الطبراني في سنده مجالد ، فإذا لم يكن مثله إجماعاً فلا يوجد في الدنيا إجماع ، ويقول أبو حامد الاسفرايني شيخ الطريقة العراقية في مذهب الشافعي عن أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر فيسكتوا بدون أن يظهر منهم اعتراف ولا إنكار : إنه إجماع وحجة مقطوع بها . فلا يكون لسكاتب المقال متمسك بما نقله من رسالة الشافعي رضي الله عنه حيث حمّله مالا يتحمّله ، ورد ما يروى عن أحمد في الإجماع . في السيف الصقيل ( ص ١١٠ ) ثم الخلاف في الاحتجاج بالإجماع في العمليات ليس مما يوهن أمر الإجماع في موضوع بحثنا ، لأن ذلك في المسائل العويصة التي تضطرب فيها العقول وقد دللنا على أن الأخبار في النزول متواترة ، وثبتت تواترها ليس في حاجة إلى اعتراف صاحب المقال بتواترها بعد أن نص أصحاب الشأن على تواترها . والإجماع اليقيني على ما ثبت بالتواتر مما لا ينكره إلا مسكابر ، ثم إن اعتقاد النزول عمل القاب فيكون التمسك بالإجماع هنا تمسكاً به في باب العمل فيكون الأخذ بالإجماع في هذا الموضع أمراً متفقاً عليه بين العلماء . وما نقله كاتب المقال عن « التحرير » لابن الهمام في أشرطة الساعة وأمور الآخرة من لزوم استنادها على النقل دون الإجماع ، هو عين ما نقله صدر الشريعة في « التوضيح » لكن نظر فيه السعد المحقق في « التلويح » وقال : إن النقل قد يكون ظنياً فبالإجماع يصير قطعياً » وهذا كلام متين ، وابن الهمام هو الذي يقول في « المسيرة » في العقائد المنجية في الآخرة « في عداد الكفريات : « وكذا مخالفة ما أجمع عليه وإنكاره بعد العلم به » والخلاف



في كون الإجماع مدركا مستقلا هنا لافي الإعتداد به إذا وقع ، وتوارد الأدلة على شيء مما يزيد قوة ، وقال في « المسيرة أيضا : وأشراط الساعة من خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام وخروج يأجوج ومأجوج والدابة وطلوع الشمس من مغربها حق » فماذا بعد الحق إلا الضلال ، وقول ابن رشد الحفيد في الفرق بين العلاميات النظرية والعمليات في باب الاجماع منزع آخر ليس هذا موضع بسطه .

وأما قول الكاتب : « وعلي فرض أن أشراط الساعة مما يخضع للاجماع الذي اصطالحوا عليه نقول : إن نزول عيسى قد استقر فيه الخلاف قديما وحديثا ، أما قديما فقد نص على ذلك ابن حزم في كتابه « مراتب الاجماع » حيث يقول « . . . اختلفوا في عيسى عليه السلام : آیاتى قبل يوم القيامة أم لا . . . ؟ » كما نص عليه أيضا القاضي عياض في شرح مسلم ، والسعد في شرح المقاصد وقد سقنا عبارته في البحث السابق وهي واضحة جلية في أن المسألة ظنية في ورودها ودلائلها . وأما حديثا فقد قرر ذلك . . . » فخلو من صلاحية التقرس به فإن ابن حزم لم يحكم نفي النزول عن أحد من أهل الحق بسند صحيح حتى يقام له وزن ، وإنما هو توليد واستنتاج مما يحكي في موته ثم رفعه وقد محصنا هذه الحكاية فيما سبق بل قال ابن رشد الكبير بعد أن قال لابد من نزوله لتواتر الأحاديث بذلك : « فما ذكره ابن حزم من الخلاف في نزوله لا يصح » كما في شرح الأبي على مسلم وأما لفظ القاضي عياض في شرح مسلم فهو « نزول عيسى عليه السلام



وقتل الدجال حق وصحيح عند أهل السنة للأحاديث الصحيحة في ذلك وليس في العقل ولا في الشرع ما يبطله فوجب إثباته وأنكر ذلك بعض المعتزلة والجهمية اهـ » وذلك البعض هو الجبائي ولو علم تواتر الخبر لما خالف على أن خلاف المبتدعة لا يخل بالإجماع في التحقيق كما سبق، وجمهرة المعتزلة مع أهل الحق في المسألة على ما يظهر من كلام خطيبهم الزمخشري في « الكشف » وأما ما نقله السعد بعد ذكره قول أهل الشريعة وبعد ذكره لزعم الفلاسفة فبعيد عن أن يكون نقلا لخلاف يعتد به بل هو قول بعض من سار سير الباطنية في التأويل كما سبق ولذا أغفل ذكر اسمه ، ومن طريقة تأويله يظهر أنه من المبتدعة الذين لا يلتفت إليهم ، والتأويل من غير داع عقلي ولا شرعي على خلاف لغة التخاطب شأن الباطنية ومن سار سيرهم هذا هو قديمه وأما حديثه فالدكتور محمد توفيق صدق (في المجلد الحادي عشر من المنار ص ٣٦٧) ومن لف لفه من أصحاب الصحافة في النظر إلى أن هؤلاء ليس عندهم من العلوم الضرورية لمن يريد أن يتكلم في هذا الموضوع ما يسوغ لهم الكلام فيه ضربنا عن ذكرهم صفحا على أن منازلهم في العلم والورع غير مجهولة عند الشعب الكريم ، وكفى في معرفة الدكتور مقالاته الصريحة في نفى الاحتجاج بالسنة مطلقا وقصر الاحتجاج على القرآن ومن جملة ما قاله في ( ١١ - ٣٧٠ ) : « واعلم أن المسلم لا يجب عليه الإيمان بأنه سيجي يوم القيامة (هكذا) والظاهر أن هذه عقيدة سرت من النصارى إلى المسلمين ، ولم يأت بها القرآن ، والأحاديث لا يؤخذ بها في



العقائد إلا إذا تواترت وليس في هذه المسألة حديث متواتر « فيعلم من ذلك أنه قدوة كاتب المقال كما أنه قدوة الحدثاء الذين تحدثوا في المسألة على خلاف ما عليه الجماعة ، وكاتب المقال قدوة آخر في الباب وهو ابن هود الدمشقي وكان أصحابه يعتقدون فيه أنه المسيح بن مريم ويقولون إن أمه كان اسمها مريم .. ويعتقدون أن قول النبي ﷺ ( ينزل فيكم ابن مريم ) هو هذا وأن روحانية عيسى تنزل عليه . وابن تيمية بين لهم فساد دعواهم بالأحاديث الصحيحة الواردة في نزول عيسى وأن ذلك الوصف لا ينطبق على هذا وكان منهم من يفسر طلوع الشمس ، من مغربها بطلوع كلامهم وبطلوع النفس من البدن ونزول عيسى بن مريم من السماء بنزول روحانيته أو جزئيته على هذا الشخص فإذا وصل القول والتجريف إلى هذا الحد نشكر الله على سلامة الدين والعقل ونسكت . نسأل الله الصون . وبهذا يعلم من هو قدوة صاحب المنار في قوله المنقول في مقال الكاتب « وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء وإنما هذه عقيدة أكثر النصارى وقد حاولوا في كل زمان من ظهور الإسلام بثها في المسلمين » أنظر إلى هذا الرأي التالف وهذه الجرأة البالغة من صاحب المنار!! والقول بسعي النصارى في بث تلك العقيدة في المسلمين من ظهور الإسلام إذا قورن بصحة نزوله عليه السلام عن الرسول ﷺ على لسان ثلاثين من أصحابه رضى الله عنهم بأسانيد في الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمصنفات وغيرها علم مبلغ إغفال قائله في الباطل أينطق المصطفى صلوات



الله وسلامه عليه بما بثه النصارى ويروج عليه ؟ أم الصحابة يروج عليهم هذا  
الدرس أم حفاظ الأمة وأئمتها يروج عليهم هذا البث وهذا الدرس فيروونها  
فى كتبهم خالفا عن سالف بطريق التواتر ، ولا يتصور ما هو أبلغ من هذا  
الرووق ، وهاهى حجة كاتب المقال !!

ومن يرى مثل هذا الرأى فى أصحاب المصطفى صلى الله عليه وسلم ورضى  
عنهم ، ورواة السنن عنهم طبقة فطبة وفى كتب الحديث من صحاح وسنن  
ومسانيد وجوامع ومصنفات وكتب التفسير بالرواية والدراية وسائر الكتب  
فقد كشف النقاب عن وجهه ، فلم يدع حاجة إلى المناقشة معه وليس شيخ  
الكاتب بالأمس بحجة كشيخه اليوم . « قل كل يعمل على شاكلته فربكم  
أعلم بمن هو أهدى سبيلا » .

وفى هذا القدر كفاية إن شاء الله تعالى فى تبیین الحق فى المسألة وصلى  
الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله  
رب العالمين . وكان ختام تحريره فى يوم الاثنين ١٨ جادى الآخرة  
سنة ١٣٦٢ هـ



## اصلاح الاخطاء كالاتي

- ١٠ - ٨ : الإجماعية ، ١١ - ٨ : كما أثنى ، ١٢ - ١٨ : الدواني ،  
١٣ - ٣ : الظاهرة والباطنة ، ١٣ - ٩ : منبر آرائه ، ٢٩ - ١٧ : لحقه  
البيان ، ٣١ - ١١ : عيسى ( X ) ، ٣٤ - ٥ : وجود ، ٣٩ - ٤ : تزيب  
قبل ، ٣٩ - ٦ : تلقته ، ٤٥ - ٥ : منجبر ، ٤٥ ... ١٨ : تخرج ، ٥٠ - ١٨ :  
العلماء ، ٥٩ - ٥ : بقاؤهم .